

بمناسبة

ذكرى الاستقلال

١٩٤٣ — ١٩٩٩

المؤتمر الوطني

استقلال الدولة اللبنانية
ومفاوضات السلام المحتملة

انطلياس ١٧–١٨ تشرين الثاني ١٩٩٩

لبنان

بيبليوغرافيا وصفية

إعداد	:	أمانة الإعلام (د . عصام خليفة)
		وأمانة المؤتمر (د . تريز الدويهي حاتم)
الإشراف الفني	:	أمانة النشر
الصف والطباعة	:	مطابع دار صادر
القياس	:	١٧ × ٢٤ سنتم
عدد الصفحات	:	
عدد النسخ	:	١٥٠٠
منشورات	:	الحركة الثقافية – انطلياس

ص. ب. : ١٠٨٥-٧٠

هاتف / فاكس : ٤٠٥٦٦٩ / ٠٤

٤٠٤٥١٠ / ٠٤

بريد الكتروني : ctmvtant@dm.net.lb

دفاعاً عن استقلال الدولة اللبنانية

في مفاوضات السلام المحتملة

إنّ المرحلة الراهنة التي يمرّ بها لبنان وسائر دول المشرق العربي هي من أدق المراحل التي مرّت بها هذه المنطقة منذ انهيار السلطنة العثمانية ونشأة الدول ، على أنقاضها ، بعد مؤتمر الصلح في باريس.

فإذا كان وعد بلفور في ٢ت٢ ١٩١٧ ، وقيام دولة اسرائيل بعد قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧ ، هما حدثين بارزين في تاريخ المنطقة ، فإنّ ما سيتمخّض عن المفاوضات الجارية والمتوقعة سيرسم واقعاً جديداً يُعتبر مفصلاً أساسياً في تاريخ هذه المنطقة ، ولأنّ الشعب اللبناني معني بالدفاع عن استقلال الدولة اللبنانية وسيادتها ضمن كامل اقليمها الجغرافي وضمن حدودها المعترف بها دولياً ، ولأنّ شعبنا معني بمعرفة مصالحه من جهة وملتزم بالدفاع عن هذه المصالح من جهة أخرى، ولأنّ التفاوض هو مسألة وطنية وشعبية كبرى يجب أن يناقش وأن يتحمل كل الشعب نتائجها ومتطلّباتها ، ولأننا نعتبر السياسة شأناً عاماً وليست أسراراً مغلقة مقتصرة على عدد محصور من المسؤولين أياً كانت صفاتهم وأهميتهم ، ولأنّ ٢٢ت٢ هي ذكرى نيل الدولة اللبنانية استقلالها، وانطلاقاً من خطورة النتائج المترتبة على الاستقلال من جراء المفاوضات المحتملة ، ولأنّ **الحركة الثقافية – انطلياس تعتبر أنّ قضية استقلال الدولة اللبنانية ، والحفاظ على حقوق الانسان فيها،** هما من الأهداف الكبرى التي كانت في أساس قيامها ، وفي صلب ميثاقها .

لكل ذلك قررت حركتنا أن تعقد مؤتمراً وطنياً حول **"استقلال الدولة اللبنانية والمفاوضات المحتملة"**.

ويأتي هذا المؤتمر في سياق الجهد الحواري المستمر الذي يشارك فيه اختصاصيون كبار. مشهود لهم بالعلم والوطنية .

أولاً : حول مفهوم المفاوضات :

إنّ المفاوضات هي عملية معقدة تتداخل فيها عوامل مركبة . وهي بالنسبة إلينا كلبنانيين – أو يجب أن تكون– وسيلة لخدمة هدف أساسي : الحفاظ على المصالح العليا للشعب اللبناني والدولة اللبنانية في مواجهة كل الأطماع والأخطار المحدقة ، ويجب أن تكون تالياً عملية تهدف للحفاظ على مصالح الشعوب العربية الشقيقة ، في مواجهة قوى التوسع والهيمنة والاستتباع .

وحسبنا ، في عرض مفهوم التفاوض ، أن نتوقف عند بعض النقاط الأساسية :

١- بالمعنى السياسي-الديبلوماسي تفترض المفاوضات وجود خلاف أو وجود صراع بين الأطراف أو الدول ، وهذا الصراع يرتبط بموازين قوى . من هنا فإنّ اللجوء الى التفاوض يعني استدراك استعمال العنف في الصراع ، أو بالأحرى استبعاده . من هنا ، فإنّ المفاوضات تتصل ، بمعنى وبآخر ، بعلم الحرب .

٢- إنّ التفاوض ، على حدّ قول كلاوزفيتز ، هو إحدى الوسائل لممارسة السياسة على نحو غير عنفي . من هنا ، يمكن أن تكون نتائج التفاوض سارّة وتشبه الانتصار في معركة ، كما أنّها يمكن أن تكون كارثية وأسوأ من الهزيمة في ميدان المعركة .

ويمكن أن يكون التفاوض مجرد حيلة لكسب الوقت أو للراحة أو لإحكام التعبئة والاستعداد لاستئناف الصراع العسكري .

ولأنّ الصراع هو في قلب التفاوض فلا يمكن أن نبعد هذه العملية عن قوانين الصراع .

٣- نتفاوض لأنّ كل فريق يأمل في التوصّل ، عبر هذه العملية ، الى حماية مصالحه . وفي بعض الظروف يمكن أن نجبر الطرف الآخر على التفاوض . كما يمكن أن يتلبس الاذعان شكلاً اخراجياً . وفي هذه الحال ، وعندما تتغير موازين القوى ، فإنّ ما ينتج من اتفاقيات - عن هذا التفاوض- تصبح لاغية ، ويتم الافساح في المجال لمفاوضات جديدة .

٤- التفاوض بالمعنى الديبلوماسي ، هو أخذ وعطاء ، أو بالأحرى مساومة بين قوتين سياسيتين أو دولتين ، صديقتين أو متعاديتين ، من أجل إيجاد الحلول لمسائل مختلف عليها ، أو من أجل وضع حدّ لصراع معيّن ، وذلك بوسائل سلمية مغايرة لوسائل اللجوء الى العنف .

٥- التفاوض إذن يفترض الاعتراف بحقوق ، أو ببعض حقوق الطرف الآخر . وهذا يترجَم بتبادل وجهات النظر ، أو بمباحثات بين الأفرقاء حيث يتمّ مناقشة أسباب وظواهر الخلاف ، وبهدف وضع حدّ له ، أو التوافق على المصالح المتبادلة مع أبعاد (المواجهة العنفية) ، أي إبعاد الحلّ الذي يفرضه طرف واحد على الطرف الآخر . هذا يعني أن لا تَفاوض دون تبادل وجهات نظر أو تبادل الحديث، أو الحوار ، أو تبادل النقاش بين الأطراف المعنية .

٦- إنّ الخطأ الذي يجب علينا تجنّبه هو اعتبار المفاوضات هدفاً بحدّ ذاته . أو الاقتناع بأنّ التفاوض هو ، بحدّ ذاته ، وصول الى السلام.

إنّ التفاوض ، على الحقيقة ، هو وسيلة من وسائل السياسة . وهو وجه آخر من وجوه الصراع . وإنّ قيمته مرتبطة بمضمون السياسة التي توجهه ولا يستمر إلا بمقدار ما تسعى السياسة الى بقائه .

من هنا كان تركيزنا على بعض المحاور الأساسية المطروحة على المفاوض اللبناني . مع العلم أنّ ثمة محاور أخرى (كالأمن والقدس ...) لم يتمّ التطرّق إليها ، ليس لعدم أهميتها ، وإنّما بحكم الوقت المتاح لنا .

ثانياً : في أبرز ملفات التفاوض :

لقد حرصت **الحركة الثقافية- انطلياس** على طرح مجمل الملفات المتعلقة بالمفاوضات . والخط العام الذي يوجه مجمل أوراق العمل هو الانطلاق من مصلحة الدولة اللبنانية واستقلالها وسيادتها ، وكيفية تثبيت ذلك بمواجهة المفاوض الاسرائيلي . في هذا السياق ، يجب أن يفهم مؤتمرنا بأنّه ليس مؤتمراً أكاديمياً محايداً ، بقدر ما هو مؤتمر ملتزم بالمصالح العليا للشعب اللبناني والدولة اللبنانية ، وذلك من موقع المصالح المشتركة والتحالف مع الشعوب والدول العربية .

في **المحور الأول** ثمة توقُّف عند **عبر الماضي** التي يمكننا استخلاصها من المفاوضات التي سبقت بين اسرائيل ولبنان وباقي الدول العربية ، والانطلاق من هذه العبَر من أجل وضع خلاصات تساعد المفاوض اللبناني ، والعربي ، لمواجهة مناورات وأطماع المفاوض الاسرائيلي ، مع لحظ أهمية السياسات الدولية في هذا السياق .

وفي **المحور الثاني** المخصص لبحث **ملف مستقبل اللاجئين الفلسطينيين** سيكون هناك تحليل للخط الاسرائيلي الثابت الساعي لفرض توطين الفلسطينيين ليس فقط خارج اسرائيل ، وإنّما أيضاً خارج مناطق السلطة الفلسطينية . رغم أنّ هذا الموقف يناقض قرارات الشرعية الدولية .

وفي **المحور الثالث** المتعلق **بملف المياه** سيكون هناك تحليل لأهداف واقتراحات المفاوض الاسرائيلي الساعي إمّا مباشرة وإما عن طريق لجنة الدول المتعددة إلى إلغاء مفهوم سيادة دول المنطقة على ثرواتها المائية ومحاولة تمرير مبدأ توزيع المياه على قاعدة حاجة الشعوب . كما يكون هناك توضيح لضرورات طرح مبدأ التعويض عما سرقته اسرائيل من مياه لبنان ، وابراز مدى حاجة لبنان الى ثروته المائية في مجال مشاريع الشرب والريّ والصناعة مستقبلاً .

في **المحور الرابع** المتعلق **بملف الحدود** ثمة تأكيد على الجانب النظري والجانب التطبيقي . وإذا كانت اسرائيل تسعى في استراتيجيتها الى التأكيد على أنّ الخطوط الآمنة ليست هي خطوط ما قبل اجتياح اسرائيل للدول العربية المجاورة ، أو خطوط الهدنة ، مع الافتراض دائماً أنّ أمن اسرائيل وحدها له الأولوية . وبعكس ما طرح الوزير موشه دايان من أنّ "الحدود في منطقتنا ليست شيئاً ثابتاً بل هي دائمة التغيير والتعديل". فإنّ التصور المطروح هو رفض التفاوض على مبدأ الحدود بين لبنان واسرائيل، بل إعادة تأكيد الاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن (ترسيم اتفاقية بوله- نيو كومب ، وقد كرسته **عصبة الأمم** عام ١٩٣٤ ، وأكّدته **اتفاقية الهدنة** بين لبنان واسرائيل عام ١٩٤٩ ، ثم

أعيد ترسيم الحدود بين لبنان واسرائيل وباشراف الأمم المتحدة بناءً على اتفاق موقّع في ١٢ ك١ ١٩٤٩ .

وفي المحور الخامس ، يتمّ التوقف عند مفهوم وحدة المسارين بين لبنان وسوريا في التفاوض مع اسرائيل .

وإذا كان من الواجب أن يكون هناك تحالف وتنسيق بين المفاوض اللبناني والمفاوض السوري وذلك ضمن استراتيجية متفق على خطوطها في مواجهة استراتيجية المفاوض الاسرائيلي ، فمن الضروري في هذا المجال التأكيد على جملة مسلّمات أساسية :

١ – لا يمكن التسليم بأن يكون مفهوم وحدة المسارين مرادفاً لإلغاء المفاوض اللبناني أو تهميش دوره.

٢ – لا يمكن أن يسلم الشعب اللبناني بأية تسوية تكون على حساب استقلال وسيادة دولته اللبنانية .

٣ – إنّ التضحيات التي يقدمها الشعب اللبناني يجب أن تصب في مصلحة لبنان ، ومن ثم في المصلحة العربية العامة انطلاقاً من البوابة السورية والفلسطينية .

إذا كانت الشعوب العربية ، في أكثريتها الساحقة ، لا تخضع لأنظمة ديمقراطية حيث يمارس الشعب حقّه في المساءلة والنقاش ومعرفة ما يخطط له ، فإنّ من تقاليد الشعب اللبناني أن يمارس حقّه في حرية إبداء الرأي والمعرفة والنقد والتوجيه . وإنّ هذه الحرية تبدو أمراً لازماً وملحّاً إذا كانت القضية هي قضية استقلال الدولة ومستقبل الشعب .

في هذا السياق ، يجب أن يُفهم اصرارنا على تجميع طاقات نخبنا المثقفة الى جانب المفاوض اللبناني والعربي لتضع خبراتها العلمية والأكاديمية في تصرفه وذلك من أجل أن نصل بالمفاوضات الى الحفاظ على مصالحنا الكبرى ، لا أن توصلنا ، لا سمح الله ، الى هزائم محتملة !

الحركة الثقافية – انطلياس

حدود

-١-

اتفاق ٢٣ ك١ ١٩٢٠ حول
تحديد الحدود في المشرق بين فرنسا وانجلترا

LA CONVENTION FRANCO-BRITANNIQUE DU 23 DECEMBRE 1920
copie

A.N.F., carton F[30] / 2040-2041

Les gouvernements français et britannique respectivement représentés par les plénipotentiaires soussignés,

Désireux de régler complètement les problèmes soulevés par l'attribution à la Grande-Bretagne des mandats sur la Palestine et sur la Mésopotamie et par l'attribution à la France du mandat sur la Syrie et le Liban, conférés tous trois par le Conseil suprême à San Remo.

Ont convenu des dispositions suivantes :

ARTICLE I.

Les limites entre les territoires sous mandats français et britannique de Syrie et Liban, d'une part, et

de Mésopotamie et de Palestine, de l'autre,
sont fixées comme suit :

à l'est, le Tigre depuis Djeziret Ibn Omar jusqu'à la limite des anciens vilayets de Diarbekir et de Mossoul.

au sud-est et au sud, ladite limite des anciens vilayets vers le sud jusqu'à Rumelan Kœui ; de là, une ligne laissant au mandat français l'intégralité du bassin du Kabour occidental et se dirigeant en ligne droite vers l'Euphrate qu'elle franchit à Abou-Kemal, puis une ligne droite aboutissant à Imtar au Sud du Djebel Druze, puis une ligne aboutissant au Sud de Nasib sur le chemin de fer du Hedjaz, puis une ligne aboutissant à Semakh sur le lac de Tibériade tracée au sud de la voie ferrée descendant au lac et parallèle au chemin de fer. La localité de Déraa restera en territoire sous mandat français, la frontière laissera en principe la vallée du Yarmouk dans le territoire sous mandat français, mais sera fixée aussi près que possible de la voie

ferrée, de manière à permettre la construction par la vallée du Yarmouk d'un chemin de fer entièrement situé sur le territoire sous mandat britannique. A Semakh, la frontière sera fixée de manière à permettre aux deux hautes parties contractantes la construction et l'établissement d'un port et d'une station de chemin de fer donnant libre accès au lac de Tibériade.

à l'ouest, la frontière passera de Semakh à travers le lac de Tibériade jusqu'à l'embouchure du Wadi Massadiyé. Elle remontera ensuite cette rivière, puis le Wadi Jeraba jusqu'à sa source. De là, elle atteindra la piste allant de el-Kunitra à Banias, au point marqué Skek, ensuite elle suivra ladite piste qui restera en territoire sous mandat français jusqu'à Banias. De là, la frontière se dirigera vers l'ouest jusqu'à Mutallah qui restera en territoire palestinien. Le détail de cette partie de la frontière sera fixé de manière à assurer aux territoires sous mandat français une communication facile entièrement sur ce territoire avec la région de Tyr et de Sidon, ainsi que la continuité de la route à l'ouest et à l'est de Banias.

De Mutallah, la frontière gagnera la ligne de partage des eaux de la vallée du Jourdain et du bassin du Litani. Elle suivra ensuite vers le sud cette ligne de partage des eaux. Puis elle suivra, en principe, la ligne de partage des eaux entre les Wadi Farah-Kouroun et Kerkera (qui resteront en territoire sous mandat britannique) et les Wadi el-Doubleh, el-Aïoun et es-Serka (qui resteront en territoire sous mandat français). La frontière aboutira à la mer Méditerranée à l'échelle de Raz-el-Nakura qui restera en territoire sous mandat français.

ARTICLE 2.

Une commission sera constituée dans les trois mois qui suivront la signature de la présente convention pour fixer sur le terrain la ligne frontière décrite à l'article 1 ci-dessus entre les territoires sous mandat français et sous mandat britannique. Cette commission sera composée de quatre membres. Deux de ses membres seront nommés respectivement par les gouvernements de la France et de la Grande-Bretagne, les deux autres seront nommés, respectivement, avec l'agrément de la puissance mandataire, par les gouvernements locaux intéressés des territoires sous mandats français et britannique.

Les conflits qui pourraient résulter des opérations de cette commission seront portés devant le Conseil de la Société des Nations, dont la décision sera sans appel.

Les rapports de clôture de la commission donneront la description exacte de la frontière telle qu'elle aura été déterminée sur le terrain ; les cartes nécessaires seront annexées et signées par la commission. Les rapports avec leurs annexes seront faits en trois exemplaires, le premier sera déposé aux archives de la Société des Nations, le deuxième sera conservé par la puissance et le troisième par l'autre gouvernement intéressé.

ARTICLE 3.

Les gouvernements français et britannique s'entendront pour la nomination d'une commission chargée d'examiner préalablement tout projet d'irrigation établi par le gouvernement du territoire sous mandat français, dont la réalisation serait de nature à diminuer notablement les eaux du Tigre et de l'Euphrate à leur arrivée dans la zone du mandat britannique en Mésopotamie.

ARTICLE 4.

En raison de la situation géographique et stratégique de l'île de Chypre au large du golfe d'Alexandrette, le gouvernement de Sa Majesté britannique s'engage à n'entamer aucune négociation pour la cession ou l'aliénation de ladite île de Chypre sans le consentement préalable du gouvernement français.

ARTICLE 5.

1° Le gouvernement français s'engage à faciliter par un arrangement libéral l'exploitation, en commun, du tronçon de chemin de fer existant, entre le lac de Tibériade et Nasib. Cet arrangement devra être conclu entre les administrations des chemins de fer des zones sous mandats français et britannique, aussitôt que possible après l'entrée en vigueur des mandats pour la Palestine et la Syrie. L'accord devra permettre notamment à l'administration de la zone anglaise de faire circuler dans les deux sens des trains britanniques avec leur propre traction et leur personnel sur la section précitée du chemin de fer existant, à toutes fins autres que le trafic local des territoires sous mandat français. L'accord fixera en même temps les conditions financières, administratives et techniques de la circulation des trains britanniques. Au cas où les deux administrations n'arriveraient pas à se mettre d'accord dans un délai de trois mois après la mise en vigueur des deux mandats précités, un arbitre serait nommé par le Conseil de la Société des Nations pour régler les points restés en désaccord et l'on mettrait en application immédiate,

ARTICLE 6.

Il est expressément stipulé que les facilités accordées à la Grande-Bretagne par les articles précédents impliquent le maintien, au profit de la France, des stipulations de l'accord franco-britannique de San Remo sur les pétroles.

ARTICLE 7.

Les gouvernements français et britannique ne feront aucun obstacle, dans leurs zones respectives sous mandat, au recrutement du personnel du chemin de fer destiné à une section quelconque du chemin de fer du Hedjaz.

Toute facilité sera accordée pour le passage des employés du chemin de fer du Hedjaz dans les zones sous mandats français et anglais, de manière à ne gêner aucunement le fonctionnement du chemin de fer.

Les gouvernements français et britannique s'engagent, si c'est nécessaire, et éventuellement d'accord avec les gouvernements locaux, à conclure un arrangement par lequel les approvisionnements et le matériel de chemin de fer, passant d'une zone sous mandat à une autre, et destinés à être employés sur le chemin de fer du Hedjaz, ne seront pas soumis de ce fait à des droits de douane additionnels et seront exemptés autant que possible des formalités douanières.

ARTICLE 8.

Des techniciens, nommés respectivement par les administrations de la Syrie et de la Palestine, examineront en commun, dans un délai de six mois après la signature de la présente convention, l'emploi pour l'irrigation des terres et la production de la force hydraulique, des eaux du Jourdain supérieur et du Yarmouk et de leurs affluents, après satisfaction des besoins des territoires sous mandat français.

En vue de cet examen, le gouvernement français donnera à ses représentants les instructions les plus libérales pour l'emploi du surplus des eaux au profit de la Palestine.

Au cas où cet examen n'aboutirait pas à un accord, la décision de ces questions sera déférée aux gouvernements français et britannique.

Dans la mesure où les travaux prévus doivent profiter à la Palestine, celle-ci supportera les frais de la construction de tous canaux, écluses barrages, tunnels, canalisations et réservoirs ou

dans la mesure du possible, les parties de cet accord sur lesquelles l'entente serait faite.

Ledit accord, conclu pour une durée indéterminée, sera sujet à des révisions périodiques selon les besoins.

2° Le gouvernement britannique pourra faire passer une canalisation le long de la voie existante et aura à perpétuité et à tous moments le droit de faire passer ses troupes par le chemin de fer.

3° Le gouvernement français agrée la nomination d'une commission spéciale, laquelle, après avoir étudié le terrain, pourra réajuster la ligne frontière ci-dessus mentionnée dans la vallée du Yarmouk jusqu'à Nasib, de manière à rendre possible la construction d'un chemin de fer et d'une canalisation britanniques reliant la Palestine avec le chemin de fer du Hedjaz et la vallée de l'Euphrate et passant entièrement dans les limites des zones sous mandat britannique. Il est entendu toutefois que, le chemin de fer actuel de la vallée du Yarmouk doit rester intégralement sur le territoire du mandat français. Le droit prévu au présent alinéa au profit du gouvernement britannique devra être utilisé dans un délai maximum de dix ans.

La commission prévue ci-dessus sera composée d'un représentant du gouvernement français et d'un représentant du gouvernement britannique auxquels pourront être adjoints des représentants des gouvernements locaux et des experts, à titre de conseillers techniques, dans la mesure où les gouvernements français et britannique le jugeront nécessaire.

4° Au cas où le tracé de ces deux chemins de fer britanniques viendrait, en raison de nécessités techniques, à pénétrer à certains endroits sur le territoire sous mandat français, le gouvernement français reconnaîtrait la pleine et entière exterritorialité des tronçons se trouvant ainsi sur territoire sous mandat français et donnerait au gouvernement britannique ou à ses agents techniques large et facile accès pour toutes les questions du chemin de fer.

5° Au cas où le gouvernement britannique ferait usage de la faculté prévue à l'alinéa 3, de construire un chemin de fer dans la vallée du Yarmouk, les obligations contractées par le gouvernement français aux termes des alinéas 1 et 2 du présent article prendraient fin trois mois après l'achèvement de la construction de ce chemin de fer.

6° Le gouvernement français s'engage à faire reconnaître les droits stipulés ci-dessus au profit du gouvernement britannique par les gouvernements locaux sous mandat français.

autres travaux du même ordre ou visant le reboisement et l'aménagement des forêts.

ARTICLE 9.

Sous réserve des dispositions prévues aux articles 15 et 16 du mandat pour la Palestine, des articles 8 et 10 du mandat pour la Mésopotamie, ainsi que de l'article 8 du mandat pour la Syrie et le Liban, et sous réserve aussi du droit général de contrôle des administrations locales en matière d'éducation et d'instruction publique, les gouvernements français et britannique s'engagent à laisser librement fonctionner les écoles que les ressortissants français et britanniques possèdent et dirigent actuellement dans les territoires soumis au mandat de l'une et l'autre parties ; l'enseignement de la langue française ou anglaise sera libre dans ces écoles.

Le présent article n'implique pas, pour les ressortissants de chacune des deux parties, le droit d'ouvrir des écoles nouvelles dans les territoires soumis au mandat de l'autre.

La présente convention a été rédigée en français et en anglais, chacun des deux textes ayant même force et valeur.

The present Convention has been drawn up in English and French, each of the two texts having equal force.

Fait à Paris, le vingt-trois décembre mil neuf cent vingt, en deux exemplaires dont l'un restera déposé dans les archives du gouvernement de la République francaise et l'autre dans celles du gouvernement de Sa Majesté britannique.

Done at Paris, the twenty-third of december one thousand nine hundred and twenty, in a double copy one of which will remain deposited in the archives of the Government of the French Republic, and the other in those of the Government of His Britannic Majesty.

(L.S.) G. Leygues
(L.S.) Hardinge of Penfhurst.

اتفاق ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين

٧ آذار ١٩٢٣

French Ministry for Foreign Affairs to His Excellency the British Ambassador at Paris.

Les membres de la Commission de Délimitation désignés, conformément aux stipulations de l'article 2 de la Convention du 23 décembre 1920, pour fixer le tracé de la frontière syro-palestinienne, entre la mer et El Hammé, ont terminé leurs travaux et rédigé un rapport de clôture à Beyrouth le 3 février 1922. A ce rapport sont annexées trois cartes au 1:50,000°, sur lesquelles a été reporté le tracé proposé par la commission.

Le Ministère des Affaires étrangères, en adressant à son Excellence l'Ambassadeur d'Angleterre à Paris un exemplaire du rapport et des cartes annexées signé par le Lientenant-Colonel Paulet, délégué français, dont la signature engage également l'État sous mandat, a l'honneur de lui faire savoir que le Gouvernement de la République accepte de ratifier les propositions de la commission et considère la présente note comme valant ratification.

Les instructions nécessaires seront adressées au Haut-Commissaire de la République en Syrie pour que le présent accord produise effet à dater du 10 mars prochain.

Un exemplaire du rapport de la commission daté du 3 février 1922 signé par le Lieutenant-Colonel Paulet, ainsi qu'une copie du présent échange de notes, seront remis par le Gouvernement français à la Société des Nations.

Ministère des Affaires étrangères.
Paris, le 7 mars 1923.

Rapport de Clôture de la Fixation de la Frontière entre le Grand Liban et la Syrie, d'une part, et la Palestine, d'autre part, de la Mer Méditerranée à El Hammé (Vallée du Yarmouck Inférieur), en Exécution des Prescriptions des Articles 1er et 2 de la Convention de Paris du 23 Décembre 1920.

Il est convenu entre les soussignés, régulièrement désignés, conformément aux prescriptions de l'article 2 de la convention, que la frontière entre la Méditerranée et El Hammé sera la suivante:

La frontière part de la mer Méditerranée, du point appelé Ras-el-Nakura, et suit la ligne de crête de cet éperon jusqu'au.

Signal 1, situé à 50 mètres au nord du poste de police palestinien de Ras-el-Nakura, puis elle continue à suivre la ligne de crête et passe au.

Signal 2, situé au lieu dit Khirbet Danian, et, suivant toujours la même ligne de crête, elle passe au

Signal 3, qui est un point de triangulation ancienne situé à 400 mètres au sud-ouest du village de Labuna, continuant à suivre la crête, la frontière atteint le

Signal 4, situé à 1 kilom. est-sud-est du village de Labuna, elle suit alors le thalweg, se dirigeant vers le sud, d'un ouadi sans nom jusqu'à son confluent avec l'Ouadi Kutayeh, elle remonte, en le suivant l'Ouadi Kutayeh, en direction est-nord-est, pendant 2 kilom., elle remonte ensuite le thalweg d'un petit affluent de gauche du Ouadi Kutayeh, venant de l'est, jusqu'au

Signal 5, situé à la limite sud-est des terrains de culture de cette vallée, ensuite, la frontière se dirige en ligne droite jusqu'au

Signal 6, situé sur la crête entre l'Ouadi Kutayeh et l'Ouadi El Delem, elle suit ensuite une ligne droite de 700 mètres en direction sud-sud-est jusqu'au

Signal 7, situé au confluent du Ouadi El Delem avec un petit thalweg venant du nord, elle remonte l'Ouadi El Delem pendant 1 kilom. 300, en direction est-nord-est, puis en direction nord pendant 400 mètres, puis en direction ouest-nord-ouest pendant 600 mètres et enfin en direction nord-nord-est pendant 1 kilom. jusqu'au

Signal 8, situé sur la piste d'Alma-el-Shaub à Yurdeth et à 2 kilom. 500 à l'est du village d'Alma-el-Shaub, puis la frontière suit la piste passant au nord et à quelques mètres du village de Yurdeth, au sud, et à quelques mètres de Birket-el-Rishe, jusqu'au

Signal 9, situé à 700 mètres au sud-est de Kh. Belat à la bifurcation des pistes de Ramia à Alma-el-Shaub et de Ramia à Terbikah, ensuite une ligne droite jusqu'au

Signal 10, situé à 600 mètres sud-sud-est du signal 9, puis la frontière suit la ligne de crête entre l'Ouadi Terbikah au sud et la cuvette de Ramia, au nord, jusqu'au

Signal 11, situé à 1 kilom. au sud-est du village de Ramia, elle suit ensuite une ligne droite jusqu'au

Signal 12, situé sur le piton à 700 mètres ouest du Village d'Aita-el-Shaub, puis la frontière suit la ligne de crête en direction générale sud jusqu'au

Signal 13, situé sur le Tell Rahib, puis elle suit une ligne droite jusqu'au confluent du Ouadi Waul avec un ouadi sans nom, à 300 mètres au nord-est du Tell Abu Babein, puis elle suit l'ouadi sans nom qui passe entre Mansurah à l'ouest et Semukileh à l'est jusqu'au

Signal 14, situé à 600 mètres à l'ouest d'Ain Katamun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 15, situé dans la vallée du Ouadi Bediyeh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 16, situé au confluent du Ouadi Bediyeh avec l'Ouadi Khelal, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 17, situé sur le piton ouest du Djebel Haramun; la frontière suit ensuite une ligne droite jusqu'au

Signal 18, situé sur le piton est du Djebel Haramun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 19, situé sur une colline, à 2,100 mètres au sud-est du village d'Yarun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 20, situé sur un éperon à 2 kilom. à l'est du village d'Yarun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 21, situé sur le sommet du Djebel-el-Asy, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 22, situé sur la berge d'un ouadi à 600 mètres au nord de Kh. Auba et à environ 1 kilom. au sud de Birket, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 23, situé sur le sommet du Djebel-el-Ghabieh et à 600 mètres au sud de Deir-el-Ghabieh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 24, situé sur l'éperon à l'est du Djebej-el-Ghabieh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 25, situé dans la vallee, au bord est d'un thalweg, à 600 mètres au nord-

ouest du village d'El-Malkiyeh, puis elle suit le cours du thalweg, en direction sensiblement nord jusqu'au

Signal 26, situé à l'endroit où le thalweg est coupé par la piste de Kades à Aitherun, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 27, situé à 700 mètres ouest-nord-ouest du village de Kades et à proximité de l'arbre de Kh-el-Menafir, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 28, situé au croisement de la piste de Kades à Meis avec l'Ouadi Atabah, puis elle suit le thalweg du Ouadi Atabah jusqu'au

Signal 29, situé au confluent de Ouadi Atabah avec le Khallet Ghuzeleh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 30, situé sur la crête à l'est du Merj Tufeh, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 31, situé sur un petit éperon à 800 mètres à l'est du village le plus oriental de Meis, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 32, situé à 300 mètres au nord-ouest de Kh.-el-Menarah et au croisement des pistes de Meis à Hunin et de Kh.-el-Menarah à El Hola, puis elle suit la ligne de crête en direction sensiblement nord-nord-ouest jusqu'au

Signal 33, qui est le point de triangulation ancienne dénommé Sheikh Abbad, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 34, situé dans la vallée de Hunin et à 1 kilom. au nord-nord-ouest du village de Hunin, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 35, situé sur la ligne de partage des eaux entre le Litani et le Houle et à 1 kilom. 300 au nord du village de Hunin; puit la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 36, situé sur le sommet du Djebel-el-Meruj, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 37, situé au col d'Odeissa, à 300 mètres à l'est des dernières maisons du village et au sud de la pisté d'Odeissa à Metallah, puis la frontière suit la piste partant du col d'Odeissa et passant à 1,400 mètres au nord-ouest et au nord du Djebel Ariak, elle tourne ensuite vers le sud-est à la croisée des pistes qui vont vers Jdeida de Merj Ayoun, vers El Khiam et vers El Kalela, ensuite elle passe sur le pont à 200 mètres au nord-est du village de Metallah, puis elle suit la piste de Metallah à Banias, en direction générale nord-sud, jusqu'au

Signal 38, situé sur la colline à 900 mètres au nord-nord-est du village d'Abl.

Du signal 38 à Tell-el-Kady, qui reste en territoire palestinien, la frontière est constituée par une parallèle, à 100 metres au sud de la piste de Metallah à Banias passant par l'ancien pont romain sur la rivière Hasbani. A partir de Tell-el-Kady la frontière suit la piste de Metallah à Banias jusqu'au

Signal 39, situé au sud de la piste et à sa jonction avec un canal d'irrigation, à 1,000 mètres à l'ouest du village de Banias. Toute la piste entre le col d'Odeissa et Banias reste en entier sur le territoire syrien.

Du signal 39, la frontière suit le canal d'irrigation jusqu'au

Signal 40, situé au sud et à proximité de Tell Alla; puis la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 41, situé sur la berge gauche de Nahr Banias et à environ 900 mètres au sud-ouest de Banias, puis elle suit le sommet de la berge gauche du Nahr Banias jusqu'au

Signal 42, situé à 700 mètres au nord-nord-est de Tell Azizlat, sur la piste longeant la berge gauche du Nahr Banias, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 43, situé au sommet du Tell Azizlat, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 44, situé à l'intersection de la piste de Mudahad à Banias avec le thalweg de Ain-Fit à Seid Huda-ibn-Yakub,

A partir de ce point, par lequel passe la courbe de niveau 180 qui doit rester en Palestine pour permettre la construction d'un canal, des lignes droites et successives, de signal en signal, avec signaux érigés savoir:

Signal 45, situé à 1,400 mètres à l'est de Tell-el-Sakhni, sur la ligne de crête au nord du thalweg du Ouadi El Zatir.

Signal 46, situé immédiatement à l'ouest de la maison isolée dite El Bergiat.

Signal 47, situé au changement de pente à 1,800 mètres à l'est d'Ain Sheikh Mahmud et au nord du thalweg Ouadi Hamarlulu.

Signal 48, situé à l'arbre dit Kherbet Dhelatein.

Signal 49, situé immédiatement à l'ouest du moulin de Selada.

Signal 50, situé à 600 mètres à l'est de l'arbre qui est à l'embouchure du Ouadi Fajir.

Signal 51, situé immédiatement à l'ouest du moulin d'Yalubina.

Signal 52, situé immédiatement à l'ouest de la maison située elle même à 1,200 mètres au nord du pont de Benat Yakub.

Signal 53, situé à 20 mètres à l'ouest du poste de gendarmerie syrienne de Benat Yakub.

Signal 54, situé à 350 mètres à l'est du moulin en ruines qui se trouve à 900 mètres au sud du pont de Benat Yakub.

Signal 55, situé à 20 mètres à l'ouest du lieu dit El Min.

Signal 56, situé à l'est et au-dessus de la chute du Ouadi Sheikh.

Signal 57, situé à 400 mètres au nord-est du lieu dit El Rafit.

Signal 58, situé à 20 mètres à l'ouest du lieu dit El Rafit.

Signal 59, situé à 2,800 mètres au sud du lieu dit El Rafit et à environ 400 mètres à l'est du Jourdain sur un petit sommet.

Signal 60, situé à 20 mètres à l'ouest de Kalaat-el-Kassab. Après le signal 60, la frontière passe parallèlement et à 50 mètres à l'est du bras oriental du Jourdain jusqu'à l'embouchure, dans le lac de tibériade, du bras est du Jourdain. De ce point aux sources thermales de Messifer, la frontière suit, sur la terre, une ligne parallèle et à 10 mètres de la rive du lac de Tibériade suivant les fluctuations résultant de l'exhaussement des eaux, par suite de l'établissement d'un barrage sur le Jourdain au sud du lac de Tibériade.

Signal 61, situé aux sources de Messifer, à partir de ce signal, la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 62, situé à 1,200 mètres à l'est du signal 61, sur un éperon, puis la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 63, situé au sommet du Djebel Kurel Jerada, au sud-ouest de Bir Shekum, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 64, situé à l'est des ruines sur le sommet du piton de Kalaat-el-Husn, à l'ouest de Fik, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 65, situé au sommet du Tell Khallis, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 66, situé à 200 mètres au-dessous de la source d'Ain Rajel, à l'ouest du village de Kefr-Harib; ensuite la frontière suit une ligne déterminée par les escarpements blancs sur les pentes occidentales du plateau de Djoulau jusqu'au

Signal 67, situé à 250 mètres au sud-est d'Ain Shereira, puis la frontière suit une ligne droite jusqu'au

Signal 68, situé à 750 mètres au sud-ouest d'Ain Shereira, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 69, situé immédiatement à l'est de Kh. Tawafik, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 70, situé dans un col à 500 mètres au nord-nord-ouest du kilomètre 91.750 de la voie ferrée Deraa-Haiffa, puis elle suit une ligne droite jusqu'au

Signal 71, situé à 50 mètres au nord du kilomètre 91.750 de la voie ferrée, puis la frontière suit une ligne parallèle à 50 mètres au nord de la voie ferrée jusqu'à la piste de Semak à El Hammé. Elle suit cette piste jusqu'au point où la piste traverse les escarpements à 100 mètres au nord-ouest de la station d'El Hammé, elle suit alors le bord supérieur des escarpements au nord de la voie ferrée, jusqu'au pont situé à 500 mètres à l'est de la station d'El Hammé.

Le Gouvernement de Palestine ou les personnes autorisées par ce Gouvernement auront le droit de bâtir une digue destinée à élever le niveau des eaux sur les lacs Houlé ou Tibériade au-dessus de leur niveau normal, à condition de payer une juste indemnité aux propriétaires et aux occupants des terrains qui seront ainsi inondés.

Toutes contestations survenant entre ledit Gouvernement ou les personnes par lui autorisées, d'une part, et les propriétaires ou occupants du terrain, d'autre part, seront définitivement réglées par une commission composée de quatre membres, chacune des Puissances mandataires désignant deux des membres de cette commission.

Tous droits acquis à l'usage des eaux du Jourdain par les habitants de la Syrie seront intégralement maintenus.

Il est entendu que le report de la frontière de Syrie vers le nord, entre Semakh et El Hammé, laisse à la Syrie le chemin de fer jusqu'à Semakh où la gare sera utilisée en commun par les deux pays, dans les conditions qui pourront être déterminées par la commission prévue à l'article 5 de la convention du 23 décembre.

Le Gouvernement de Syrie aura le droit de construire un nouvel appontement à Semakh sur le lac de Tibériade ou d'avoir l'usage commun de l'appontement existant dans les conditons qui pourront être déterminées par la commission susvisée.

L'extraterritorialité de ladite section du chemin de fer (jusqu'à la gare de Semakh exclusivement) qui, par suite de la rectification de frontière, se trouve en Palestine, et les droits du Gouvernement syrien ou de ses agents techniques au plein et libre accès pour toutes les questions de chemin de fer, compris la police de cette section, sont reconnus.

Les personnes ou les marchandises passant du débarcadère ou des débarcadères futurs sur le lac de Tibériade, et allant à la gare de Semakh ou inversement, ne seront pas, au point de vue des règlements douaniers ou autres, réputées personnes ou marchandises entrant en Palestine, pour la seule raison qu'elles doivent traverser le territoire de Palestine, et le droit du Gouvernement syrien et de ses agents d'accéder à ces débarcadères est reconnu.

Les habitants de Syrie et du Liban auront les mêmes droits de pêche et de navigation que les habitants de la Palestine sur les lacs de Houlé et de Tibériade et dans le Jourdain, entre lesdits lacs, mais la responsabilité de la police des lacs incombera au Gouvernement de Palestine.

Il est entendu que le rapport ci-dessus, résultat final des travaux de la commission, ne concerne que la frontière entre la Méditerranée et El Hammé, et que le Gouvernement britannique aura la possibilité de poser la question d'une rectification de frontière entre Banias et Metallah, sous les conditions qui pourront être convenues entre les deux Puissances mandataires, en vue de faire de la route nord qui unit les deux villages la frontière définitive.

Il est entendu que la frontière, telle qu'elle a été déterminée sur le terrain par la commission, est indiquée en rouge sur les cartes cijointes revêtues de la signature des membres de la commission.

Fait à Beyrouth, le 3 février 1922.

Pour le Gouvernement français:

Le Lieutenant-Colonel,

N. PAULET.

C O P Y

REPORT OF THE GEOGRAPHIC SURVEY OF THE ISRAELI-LEBANESE BORDER

Between the 5th and the 15th of December 1949

I. Object of the survey of the Israel-Lebanese border by the fixed Sub/Committee for the demarcation of the border was:

a) To check the state of the existing border-stones between Bir el Chajat in the East and Ras Nakoura in the West.

b) To study the number and the situation of the intermediate stones so as to facilitate the demarcation of the border.

The survey started on the 5.12.49, and was terminated on the 15th of the same month after an interruption of three days by the israelis.

The following report is the result of this survey:

At the most eastern tip of the Israel-Lebanese border there is no stone at all. We recommend to put a stone of category A at 100 metres south of the axis of the bridge and on the western bank of the river.

At the changing point of the slope and at a 100 metres south of the track (of reference in the agreement France-Britain 1923) there should be a stone of category B.

At 100 metres of that track, and parallel to it we recommend to put 9 stones, of which 2 of A and 7 of B categories.

Altogether, between the extreme "East" and BP 38, there should be 11 stones, of which 3 of category A.

Departing from BP 38, which exists actually 6 stones are to be put in the West of the track leading to Metulla, of which 1 stone of category A, and 4 stones of cat. B(see sketch). This track is in the Lebanese territory as from junction point of tracks,
(x-204.980 Palestine
(y-297.245 Grid.

Eight more stones are needed (1½cat. A), on the southern - southeastern side of the trafficable track between Jisr el Metulla and Tel enn Nhas.

Between Tel enn Nhas and stone 37 of Adeisse 3 stones of cat.B will have to be put on the Israeli side of the trafficable road of Adeisse in the east of the road's ditch.

-BP 37 exists but is in need of repair.
The total number of stones to be put between BP 37 and BP 38 is 17 of which two are of cat. A.
-BP 36 exists completely. 2 stones to be put between 36 and 37:
-BP 35 is torn out of the ground. No trace of it in the ground. To be replaced. No stones needed between BP 35 and BP 36, because the border can easily be located.
-BP exists entirely in the Wadi. 2 stones needed between BP 34 and BP 35.
-BP 33 exists close to the isolated tree of "Cheikh Abbad", but is half destroyed. 5 stones needed between BP 33 and BP34
-BP 32 exists destroyed. To be rebuilt. Two stones to be put up between BP 32 and BP 33. The trafficable track out of Manara southward is in Israel territory.
-BP 31 exists entirely. 5 stones needed between BP 31 and BP 32.
-BP 30 " half destroyed. To be rebuilt. 3 stones needed
-BP 29 exists but destroyed. To be rebuilt. 2 stones needed between BP 29 and BP 30.
-BP 28 exists but destroyed. To be rebuilt. No stone needed between BP 28 and BP 29, because the border can easily be located since it follows a natural line, the "Wadi el Bir", the well being on the Israel side.
-BP 27 is to be rebuilt. Torn out; 3 stones needed between BP 27 and BP 28.
-BP 26 is to be rebuilt. Torn out; 1 stone needed between BP 26 and BP 27.
-BP 25 consists completely. 1 stone needed between BP 25 and BP 26.
-BP 24 is torn out. To be rebuilt. 2 stones needed between BP 24 and BP 25.
-BP 23 exists completely. 1 stone needed between BP 23 and BP 24, at the bend of the trafficable road, leaving the road in Israel territory.
-BP 22 exists. Half demolished. To be completed. 1 stone needed between between BP 22 and BP 23.
-BP 21 is torn out. To be rebuilt. 1 stone needed between BP 21 and 22.
-BP 20 exists completely. 1stone needed between BP 20 and BP 21.
-BP 19 is torn out. To be rebuilt. 3 stones needed between BP 19 and BP 20.
-BP 18 is torn out. To be rebuilt. 4 stones needed between BP 18 and BP 19.
-BP 17 is half demolished. To be rebuilt. 1 stone needed between
-BP 17 and BP 18.
-BP 16 exists, misses 1 or 2 rings. To be completed. 1 stone needed between BP 16 and BP 17.
-BP 15 exists half-demolished. To be completed. 1 stone needed between BP 15 and BP 16.
-BP 14 exists, but demolished. To be rebuilt. 3 stones needed between
-BP 14 and BP 15.
-BP 13 exists, but demolished. To be rebuilt. 5 stones needed between BP 13 and BP 14.
The Tarbikha-Sassa road is in Israel territory.
-BP 12 exists entirely. 2 stones, of which one of cat. A to be put up between BP 12 and BP 13.

-BP 11 is torn out .To be rebuilt. 1 stone needed between BP 11 and
-BP 12.
-BP 10 is demolished. To be rebuilt. 4 stones, of which 2 of cat. A, needed between BP 10 and BP11.
-BP 9 is demolished, To be rebuilt. 1 stone needed between BP 9 nd BP 10.
-BP 8 is demolished. To be rebuilt. 11 stones, of which 1 of cat.A needed bet.e.n BP 8 and BP 9.
The track linking Jurdiyeh and Kh, el Mazraa(Israeli villages), following the border is in Israel territory.
-BP 7 exists half-demolished. To be rebuilt. 4 stones, of which 1 of cat. A to be erected between BP 7 and BP 8 on each side of the adi's bed.
-BP 6 exists entirely. No stonos needed between BP 6and BP 7.
-BP 5 " " . " " " " BP 5 " BP 6.
-BP 4 " " . " " " " BP 4 " BP 5.
-BP 3 " " . " " " " BP 3 " BP 4. Point
94 G, materialized by a Kerkour between BP 3 and BP 4 is considered as a stone of cat. B.
-BP 2 exists completely. A stone is needed between BP 2 and BP 3.
-BP is torn out. To be reestablished. 4 stones needed between BP 1 and BP 2.
A stone of cat. B is to be erected West of BP 1 and the road, and has Nakoura.

The total of border stones of cat. A to be erected is 11 (eleven)
" " " " " " B " " " " 104(hundred&four)
" " " " " torn out is 9 (nine)

II. By mutual agreement we declare that the stones to be erected and/or to be completed and/or rebuilt will equally be shared by the two Governments:
a) 10 stones of cat. A to be erected.
52 " " " B " " .
6 " " " A " " rebuilt.
1 " " " A " " completed.
at the Lebanese Government's charge.

b) 10 stones of cat. A to be erected.
52 " " " B " " .
6 " " " A " " rebuilt.
1 " " " A " " completed.
at the Israeli Govt's charge.

III. We propose that a land mark of the following size shall be erected towards the frontier at a distance of 1 meter of each stone of cat. A, so as to make them visible to the inhabitants of both countries.

IV. We also recommend that a Kerkour be erected West of each stone of cat. B towards the frontier, at a distance of 1 to 3 meters.

V. We believe that the Kerkours should be 2 meters high and 1m50 at the base, and painted white.
The Kerkours should be erected together with the border stones by both Israeli and Lebanese Govts. and should have a tronconi shape.

VI. We recognize thatthe track leading from BP 38 to Metulla is in Lebanese territory and propose that the inhabitants of Metulla be granted the right to use this track which is the only one available to get to their fields.

VII. We find that the well of Choueib (Blida) was used by the inhabitants of "Blida" and propose that they be allowed to continue the use of this well.

VIII. We find that the spring of "Ain Quatamoun", on the road Rmeich - Sassa Police Post is used by the inhabitants of Rmeich and propose that they be allowed the use of this spring.

IX. We recommend to cut the trees ~~xxx~~ around all stones situated in woodland.

X. The construction of the stones should be shared by the two Governments according to the attached copy at 1/20000. The stones blue for the Lebanon and red for the Israel.

XI. We propose that the work of setting up the stones be postponed until the end of the winter. A meeting of the Sub/Committee will take place on Thursday, March 2, 1950 at 0900 hrs, at Nakoura, to fix the date of beginning the work in the fields.

XII. The next meeting will take place on Thursday, January 5, 1950 at 0900 hrs, local at Nakoura to study the model of stones of Cat. A and B as well as of the land marks to be adopted for the demarcation.

December 12, 1949.

-٤-

قرارات مجلس الأمن
بشأن الانسحاب الإسرائيلي من لبنان

قرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨.

إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً برسائل المندوب الدائم للبنان (S/12600 و S/12606) والمندوب الدائم لإسرائيل (S/12607)،

وقد استمع إلى بيان كل من المندوب الدائم للبنان والمندوب الدائم لإسرائيل،

وإذ يساوره شديد القلق لتدهور الوضع في الشرق الأوسط، وانعكاسات ذلك على حفظ السلام العالمي،

واقتناعاً منه بأن الوضع الحالي يعرقل التوصل إلى سلام عادل في الشرق الأوسط،

١ - **يدعو** إلى الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان ولسيادته ولاستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

٢ - **يطلب** من إسرائيل أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية، وأن تسحب فوراً قواتها من الأراضي اللبنانية كافة؛

٣ - **يقرر**، في ضوء طلب حكومة لبنان، إنشاء - بصورة فورية - قوة دولية موقتة في جنوب لبنان تكون تحت إمرته (مجلس الأمن)، وذلك للتأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى سابق عهدهما، ومساعدة حكومة لبنان في توفير عودة سلطتها الفعالة في المنطقة، على أن تؤلف القوة من عناصر تابعة لدول أعضاء في الأمم المتحدة؛

٤ - **يرجو** الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس، خلال أربع

* المصدر: "قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي"، المجلد الثاني ١٩٧٥ - ١٩٨١، والمجلد الثالث ١٩٨٢ - ١٩٨٦ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤).

وعشرين ساعة، عن تطبيق هذا القرار.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٠٧٤، بـ ١٢ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع ٢ كالآتي:*

مع القرار: ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، بوليفيا، غابون، فرنسا، فنزويلا، كندا، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، موريشيوس، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأميركية.

ضد القرار: لا أحد.

امتناع: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، تشيكوسلوفاكيا.

قرار رقم ٤٢٦ (١٩٧٨) بتاريخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨.

إن مجلس الأمن،

١ - **يوافق** على تقرير الأمين العام عن تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨)، المتضمن في الوثيقة (S/12611) المؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨؛

٢ - **يقرر** أن القوة ستشكل، بموجب التقرير المذكور أعلاه، لمدة ستة أشهر أولية، وستتابع عملها بعد ذلك، إذا اقتضت الضرورة، شرط أن يقرر مجلس الأمن ذلك.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٠٧٥، بـ ١٢ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع ٢ كالآتي:*

مع القرار: ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)، بوليفيا، غابون، فرنسا، فنزويلا، كندا، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، موريشيوس، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأميركية.

* لم تشترك الصين في التصويت على هذا القرار.

ضد القرار: لا أحد.
امتنـــاع: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، تشيكوسلوفاكيا.

قرار رقم ٤٢٧ (١٩٧٨) بتاريخ ٣ أيار/مايو ١٩٧٨.

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في رسالة الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/12675) المؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٧٨،

وإذ يشير إلى قراريه ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨،

١ ـ **يوافق** على طلب الأمين العام زيادة القوة الموقتة (Interim Force) التابعة للأمم المتحدة في لبنان من ٤٠٠٠ عنصر إلى ٦٠٠٠ عنصر تقريباً؛

٢ ـ **يحيط علماً** بانسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم حتى الآن؛

٣ ـ **يطلب** من إسرائيل إتمام انسحابها من الأراضي اللبنانية كافة من دون أدنى تأخير؛

٤ ـ **يشجب** الهجمات التي وقعت على قوة الأمم المتحدة، ويطالب الفرقاء كافة في لبنان باحترام قوة الأمم المتحدة احتراماً كاملاً.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٠٧٦، بـ ١٢ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع ٢ كالآتي:

مع القرار: ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)، بوليفيا، غابون، فرنسا، فنزويلا، كندا، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، موريشيوس، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأميركية.

ضد القرار: لا أحد.
امتنـــاع: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، تشيكوسلوفاكيا.

---

o لم تشترك الصين في التصويت على هذا القرار.

قرار رقم ٥٠١ (١٩٨٢) بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٢.

إن مجلِس الأمن،

إذ يذكِّر بقراراته ٤٢٥ (١٩٧٨)، و٤٢٦ (١٩٧٨)، و ٤٢٧ (١٩٧٨)، و٤٣٤ (١٩٧٨)، و٤٤٤ (١٩٧٩)، و٤٥٠ (١٩٧٩)، و٤٥٩ (١٩٧٩)، و٤٦٧ (١٩٨٠)، و٤٧٤ (١٩٨٠)، و٤٨٣ (١٩٨٠)، و٤٨٨ (١٩٨١)، و٤٩٠ (١٩٨١)، و٤٩٨ (١٩٨١)،

وإذ يتصرف وفقاً لقراره ٤٩٨ (١٩٨١)، وخصوصاً الفقرة ١٠ من ذلك القرار، التي قرر فيها البحث في الوضع بكامله،

وقد درس تقرير الأمين العام بشأن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان،

وإذ يحيط علماً بالرسالة التي وجهها ممثل لبنان الدائم إلى رئيس مجلس الأمن،

وقد بحث في الوضع بكامله، في ضوء تقرير الأمين العام ورسالة ممثل لبنان الدائم،

وإذ يشير، بناء على تقرير الأمين العام، إلى أن قائد قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان يوصي بقوة، وكذلك إلى رغبة الحكومة اللبنانية، في ضرورة زيادة سقف عديد القوة، وإلى أن الأمين العام يدعم دعماً كاملاً التوصية بزيادة ألف عنصر إلى القوة،

١ ـ **يؤكد مجدداً** قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي ينص:

"**إن مجلس الأمن،**

" **إذ يحيط علماً** برسائل المندوب الدائم للبنان والمندوب الدائم لإسرائيل،

"**وقد استمع** إلى بيان كل من المندوب الدائم للبنان والمندوب الدائم لإسرائيل،

"**وإذ يساوره شديد القلق** لتدهور الوضع في الشرق الأوسط، وانعكاسات ذلك على حفظ السلام العالمي،

"**واقتناعاً** منه بأن الوضع الحالي يعرقل التوصل إلى سلام عادل في الشرق الأوسط،

"١ – **يدعو** إلى الاحترام الصارم لوحدة أراضي لبنان ولسيادته

ولاستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

"٢ - **يطلب** من إسرائيل أن توقف فوراً عملها العسكري ضد سلامة الأراضي اللبنانية، وأن تسحب فوراً قواتها من الأراضي اللبنانية كافة؛

"٣ - **يقرر**، في ضوء طلب حكومة لبنان، إنشاء - بصورة فورية - قوة دولية موقتة في جنوب لبنان تكون تحت إمرته (مجلس الأمن)، وذلك للتأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى سابق عهدهما، ومساعدة حكومة لبنان في توفير عودة سلطتها الفعالة في المنطقة، على أن تؤلف القوة من عناصر تابعة لدول أعضاء في الأمم المتحدة؛

"٤ - **يرجو** الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى المجلس، خلال أربع وعشرين ساعة، عن تطبيق هذا القرار."

٢ - **يقرر** الموافقة على الزيادة الفورية في عديد قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان، التي أوصى الأمين العام بها في الفقرة ٦ من تقريره، من ٦ آلاف عنصر إلى ٧ آلاف عنصر تقريباً، من أجل تعزيز العمليات الحالية، وكذلك من أجل جعل المزيد من الانتشار ممكناً وفقاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)؛

٣ - **يعيد تأكيد** نطاق صلاحيات والمبادىء التي توجه للقوة، كما جاءت في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والذي تمت الموافقة عليه في القرار ٤٢٦ (١٩٧٨)، وخصوصاً:

(أ) أن القوة " يجب أن تكون قادرة على العمل كوحدة عسكرية متكاملة وفعالة"؛

(ب) أن القوة "يجب أن تتمتع بحرية التحرك والاتصالات والمرافق الأخرى الضرورية لتأدية مهماتها"؛

(ج) أن القوة "لن تلجأ إلى القوة إلاّ دفاعاً عن النفس"؛

(د) أن "الدفاع عن النفس سيتضمن مقاومة المحاولات التي تتم بوسائل عنيفة لمنعها من تأدية واجباتها بموجب انتداب مجلس الأمن"؛

٤ - **يطلب** إلى الأمين العام تجديد جهوده من أجل إعادة تفعيل اتفاقية الهدنة العامة بين لبنان وإسرائيل المؤرخة في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩، وخصوصاً من

أجل عقد اجتماع مبكر للجنة الهدنة المشتركة؛

٥ - **يرجو** الأمين العام مواصلة محادثاته مع الحكومة اللبنانية والأطراف المعنية من أجل تقديم تقرير بحلول ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٢ في شأن المتطلبات الضرورية لتحقيق مزيد من التقدم في برنامج مرحلي للنشاطات مع حكومة لبنان؛

٦ - **يقرر** أن يبقى ملاحقاً للموضوع، ويدعو الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن في شأن الوضع بكامله في غضون شهرين.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٣٣٢، بـ ١٣ صوتاً مع القرار في مقابل لا أحد ضده وامتناع ٢ كالآتي:

مع القرار: الأردن، إسبانيا، أوغندا، إيرلندا، بنما، توغو، زائير، الصين، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأميركية، اليابان.

ضد القرار: لا أحد.

امتنـــاع: اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، بولندا.

قرار رقم ٥٠٩ (١٩٨٢) بتاريخ ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢.

إن مجلس الأمن،

إذ يذكر بقراريه ٤٢٥ (١٩٧٨)، و٥٠٨ (١٩٨٢)،

وإذ يساوره شديد القلق للوضع كما يصفه الأمين العام في تقريره إلى المجلس،

وإذ يؤكد مجدداً الحاجة إلى الاحترام الصارم لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي ضمن إطار حدوده المعترف بها دولياً،

١ - **يطلب** من إسرائيل أن تسحب جميع قواتها العسكرية فوراً، ومن دون شرط، إلى حدود لبنان المعترف بها دولياً؛

٢ - **يطلب** من الأطراف كافة التقيد الصارم بأحكام الفقرة ١ من القرار ٥٠٨ (١٩٨٢) التي دعتها إلى وقف فوري ومتزامن لجميع الأعمال العسكرية داخل

لبنان وعبر الحدود اللبنانية ـ الإسرائيلية؛

٣ ـ **يدعو** الأطراف كافة إلى أن ينقلوا إلى الأمين العام موافقتهم على هـذا القرار في غضون أربع وعشرين ساعة؛

٤ ـ **يقرر** أن يبقى ملاحقاً للموضوع.

تبنى المجلس هـذا القرار، في جلسته رقم ٢٣٧٥، بالإجماع.

قرار رقم ٥٢٠ (١٩٨٢) بتاريخ ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢.[٤٣]

إدانة الغزوات الإسرائيلية داخل بيروت
التي تعد انتهاكا لاتفاقات وقف إطلاق النار،
والمطالبة بعودة إسرائيل إلى مواقعها السابقة

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢،[٤٤]

وإذ يدين جريمة قتل بشير الجميل، الرئيس اللبناني المنتخب دستوريا، وكل جهد يعوق بالعنف إعادة حكومة قوية ومستقرة في لبنان،

وقد استمع إلى بيان ممثل لبنان الدائم،[٤٥]

وإذ يأخذ علما بتصميم لبنان على ضمان انسحاب جميع القوات غير اللبنانية من لبنان،

---

(٤٣) مترجم عن أصله في اللغة الإنكليزية. [المحرر]

(٤٤) *Official Records of the Security Council, Thirty-seventh Year, Supplement for July, August and September 1982*, document S/15382/Add. 1.

(٤٥) *Ibid., Thirty-seventh Year*, 2394th meeting.

١ ـ **يؤكد مجددا** قراريه ٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢)، في مكوّناتهما كافة؛

٢ ـ **يدين** الغزوات الإسرائيلية الأخيرة داخل بيروت، والتي تُعَد انتهاكا لاتفاقات وقف إطلاق النار وقرارات مجلس الأمن؛

٣ ـ **يطالب** بعودة إسرائيل فورا إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، كخطوة أولى نحو التطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن؛

٤ ـ **يدعو مجددا** إلى الاحترام الدقيق لسيادة لبنان، وسلامة أراضيه، ووحدته واستقلاله السياسي، في ظل السلطة الوحيدة والحصرية للحكومة اللبنانية من خلال الجيش اللبناني في سائر أنحاء لبنان؛

٥ ـ **يؤكد مجددا** قراريه ٥١٢ (١٩٨٢) و٥١٣ (١٩٨٢)، اللذين يدعوان إلى احترام حقوق السكان المدنيين من دون أي تمييز، ويدينان كل أعمال العنف ضد هؤلاء السكان؛

٦ ـ **يؤيد** جهود الأمين العام لتطبيق القرار ٥١٦ (١٩٨٢)، المتعلق بانتشار مراقبي الأمم المتحدة لمراقبة الوضع في بيروت وحولها، ويطلب إلى جميع الأطراف المعنية التعاون الكامل في تطبيق ذلك القرار؛

٧ ـ **يقرر** أن يبقى ملاحقا للموضوع، ويرجو الأمين العام إبقاء مجلس الأمن مطلعا على التطورات في أقرب وقت ممكن على ألا يتعدى أربعا وعشرين ساعة.

تبنى المجلس هذا القرار، في جلسته رقم ٢٣٩٥، بالإجماع.

-٥-

تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تطبيق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)*

١ - وُضع هذا التقرير وفق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، والذي بموجبه قرر المجلس، بين أمور أخرى، تشكيل قوة من الأمم المتحدة في لبنان، تحت سلطته، وتمنى على الأمين العام أن يقدم له تقريراً عن تطبيق القرار.

التفويض

٢ - إن مهمة قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان** هي التالية:

أ) تحدد "القوة" ما إذا كانت أحكام الفقرة ٢ من القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن محترمة.

ب) تتثبت "القوة" من انسحاب القوات الإسرائيلية، وتعيد السلام والأمن الدوليين، وتساعد الحكومة اللبنانية في تأمين استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة.

ج) تقيم "القوة" وتتمركز في منطقة عمليات تحدد في ضوء مقتضيات الفقرة ب أعلاه.

د) تبذل "القوة" كل ما تستطيع لتلافي عودة المعارك، ومن أجل عدم استخدام منطقة عملياتها للقيام بنشاطات عدوانية أياً تكن طبيعة هذه النشاطات.

---

* وثيقة S/12611. مجلس الأمن، وثائق رسمية، السنة الثالثة والثلاثون، ملحق كانون الثاني/يناير، شباط/فبراير، آذار/مارس ١٩٧٨ (الأمم المتحدة - نيويورك ١٩٧٩). [ترجمة غير رسمية لنص التقرير بالفرنسية].

** FINUL - لاحقاً "القوة".

هـ) من أجل تأدية مهمتها، ستتلقى "القوة" مساعدة المراقبين العسكريين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة والمكلفين بأعمال مراقبة خطوط الهدنة. ويتابع هؤلاء عملهم على هذه الخطوط، بعد انتهاء فترة انتداب قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان.

أحكام عامة

٣ - من أجل أن تكون "القوة" فاعلة، ينبغي توفير ثلاثة شروط أساسية. ينبغي أولاً أن تتمتع بثقة مجلس الأمن الكاملة والدائمة، ومساندته التامة. وينبغي ثانياً أن تعمل بالتعاون التام مع جميع الأطراف المعنية. وينبغي ثالثاً أن تعمل كوحدة عسكرية متكاملة وفعالة.

٤ - على الرغم من أن الإطار العام لقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان (FINUL) لا يقارن بالإطار العام لقوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة (FUNU)، ولقوة الأمم المتحدة لمراقبة فك الاشتباك (FNUOD)، فإن المبادىء الموجهة التي وضعت لهذه العمليات، والتي ثبتت فعاليتها، تصلح لأن تطبق على "القوة" الجديدة. هذه المبادىء الموجهة هي - بعد إجراء التغييرات الضرورية - التالية:

أ) توضع "القوة" تحت إمرة منظمة الأمم المتحدة، ممثلة بالأمين العام، وتخضع لسلطة مجلس الأمن. أمّا القيادة الميدانية فيعهد بها إلى قائد يعينه الأمين العام ويوافق عليه مجلس الأمن. إن القائد مسؤول أمام الأمين العام. ويزود الأمين العام مجلس الأمن بالمعلومات الكاملة عن عمل "القوة". وإن جميع المسائل التي قد تؤثر في طبيعة "القوة" واستمرار عملها بفعالية تُعرض على مجلس الأمن لاتخاذ القرار الملائم بشأنها.

ب) ينبغي أن تتمتع "القوة" بحرية التحرك والاتصال وغير ذلك من التسهيلات الضرورية لتأدية مهماتها. وينبغي منح "القوة" وأفرادها جميع الامتيازات والحصانات التي ينص عليها الميثاق كامتيازات وحصانات للأمم المتحدة.

ج) ستتألف "القوة" من وحدات تقدمها دول محددة، بطلب من الأمين العام. ويتم اختيار الوحدات بالتشاور مع مجلس

الأمن، ومع الأطراف المعنية، آخذين في الاعتبار مبدأ التوازن الجغرافي العادل المتفق عليه.

د) تزود "القوة" بأسلحة دفاعية. وينبغي ألاّ تلجأ إلى القوة إلاّ في حال الدفاع المشروع عن النفس. إن الدفاع المشروع عن النفس سيتضمن مقاومة أية محاولة لمنعها بالقوة من تأدية مهماتها بموجب انتداب مجلس الأمن. وستنطلق "القوة" من افتراض أن فرقاء النزاع سيتخذون كل التدابير الضرورية لضمان التقيد بقرارات المجلس.

هـ) تقوم "القوة" بتنفيذ مهماتها ملتزمةً الحياد التام.

و) يسمي الأمين العام، وفق القاعدة العامة، جهاز الموظفين العاملين في "القوة"، ويختارهم من العاملين حالياً في منظمة الأمم المتحدة. ويخضع هؤلاء الموظفون، طبعاً، لقوانين الأمانة العامة للأمم المتحدة وأنظمتها.

٥ ـ على غرار جميع عمليات حفظ السلام التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة، فإن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لا تستطيع ولا يجوز أن تضطلع بمسؤوليات هي من اختصاص حكومة البلد الذي تعمل فيه. فهذه المسؤوليات يجب أن تضطلع بها السلطات اللبنانية المختصة. ويفترض أن تتخذ الحكومة اللبنانية الإجراءات اللازمة للتعاون مع "القوة" في هذا المجال. ويجدر التذكير بأن قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان ستعمل في منطقة مكتظة بالسكان.

٦ ـ أتصور أن "القوة" ستقوم بعملها على مرحلتين. في المرحلة الأولى تتثبت من انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية حتى الحدود الدولية. وبعد ذلك تقيم منطقة عمليات، كما جرى تحديدها، وتحافظ عليها. ومن أجل ذلك، ستراقب وقف الأعمال العدوانية، وتضمن هدوء منطقة العمليات، وتراقب أي تحرك، وتتخذ كل التدابير المعتبرة ضرورية لتأمين العودة الفعلية للسيادة اللبنانية.

٧ ـ من المفهوم أن "القوة" أُنشئت كتدبير موقت ريثما تضطلع الحكومة اللبنانية بمسؤولياتها كاملة في الجنوب اللبناني. إن إقدام مجلس الأمن على إنهاء تفويض قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لن يؤثر في استمرار عمل لجنة الهدنة الإسرائيلية ـ اللبنانية المشتركة، بحسب ما جاء في قرار المجلس بهذا الشأن [أنظر S/10611 تاريخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٧٢].

٨ ـ من أجل تسهيل مهمة قوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان، وخصوصاً فيما يتعلق بالإجراءات التي ينبغي اتباعها لضمان الانسحاب السريع للقوات الإسرائيلية والمسائل المتعلقة بذلك، قد يكون من الضروري وضع ترتيبات مع إسرائيل ولبنان كتدبير أولي لتطبيق قرار مجلس الأمن. ومن المفترض أن يقدم الطرفان الدعم الكامل لقوة الأمم المتحدة، لهذا الغرض.

خطة العمل المقترحة

٩ ـ إذا قبل مجلس الأمن المبادىء والشروط المذكورة أعلاه، فإنني أنوي اتخاذ الإجراءات التالية:

أ) سوف أصدر تعليمات إلى الجنرال Ensio Siilasvu، المنسق الرئيسي لمهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط، أن يتصل مباشرة بالحكومتين الاسرائيلية واللبنانية وأن يشرع في إجراء محادثات مع ممثليهما للاتفاق على كيفية انسحاب القوات الإسرائيلية، وإقامة منطقة عمليات الأمم المتحدة. وينبغي ألاّ يؤخر ذلك على الإطلاق تشكيل "القوة".

ب) في انتظار تعيين قائد "القوة"، أقترح تعيين الجنرال E. A. Erskine، رئيس أركان قوات الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة، قائداً موقتاً. وفي انتظار وصول الوحدات الأولى لـ"القوة" فإنه [الجنرال إرسكين] سيقوم بمهماته بمساعدة عدد من المراقبين العسكريين للهدنة. وفي الوقت نفسه، ستتخذ تدابير لترتيب وتأمين الوصول السريع لوحدات "القوة" إلى المنطقة.

ج) من أجل أن تتمكن "القوة" من القيام بمسؤولياتها، نعتقد أنه يجب أن تتألف، تمهيدياً، من خمس كتائب على الأقل، وتضم الكتيبة نحو ستمئة من الضباط والجنود، إضافة إلى الوحدات اللوجستية اللازمة. ويمثل ذلك قوة تعدادها أربعة آلاف رجل.

د) أخذاً بعين الاعتبار المبادىء المذكورة في الفقرة ج من البند ٤ أعلاه، فإنني أستقصي، بصورة أولية، إمكان استقدام وحدات من دول ملائمة.

هـ) بسبب صعوبة الحصول على وحدات لوجستية، وبسبب ضرورة

التوفير، أنوي تفحص إمكان استخدام الترتيبات اللوجستية المتوافرة وتدعيمها. وإذا تبين أن ذلك غير ممكن، ينبغي البحث عن ترتيبات أخرى ملائمة.

و) من المقترح أيضاً إلحاق عدد ملائم من مراقبي لجنة الهدنة بقوة الأمم المتحدة الموقتة في لبنان لمساعدتها في تأدية مهمتها، كما هو الحال بالنسبة إلى قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة.

ز) من المقترح أن تكون الفترة الأولية لتمركز "القوة" في المنطقة ستة أشهر.

تقدير النفقات وطريقة التمويل

١٠ - ثمة الآن عناصر مجهولة. وبحسب التجربة المستفادة، والمبالغ المقدرة لقوات حفظ السلام الأخرى، ذات المهمات المماثلة، فإن أفضل تقدير أولي ممكن هو في حدود ٦٨ مليون دولار، نفقات قوة مؤلفة من أربعة آلاف من الضباط والجنود لفترة ستة أشهر. ويشمل هذا المبلغ النفقات الأولية لتمركز "القوة" (باستثناء النفقات الأولية للنقل الجوي) أي ٢٩ مليون دولار، ونفقات العمل لفترة ستة أشهر وهي ٣٩ مليون دولار.

١١ - إن نفقات "القوة" تعتبر جزءاً من نفقات المنظمة، وينبغي أن يتحملها الأعضاء، وفقاً للفقرة ٢ من المادة ١٧ من الميثاق.

-٦-

حديث صحافي لوزير الدفاع الإسرائيلي، يتسحاق موردخاي، عن استعداد إسرائيل لتنفيذ القرار ٤٢٥* [مقتطفات]

س - اشتد النقاش الداخلي في الآونة الأخيرة في إسرائيل، حول ضرورة الانسحاب من جانب واحد من الشريط الحدودي في الجنوب اللبناني، ليشمل قيادة الجيش الإسرائيلي. هل من شأن ذلك أن يؤدي إلى تغيير في موقفك وموقف الحكومة إزاء هذا الموضوع؟

ج - تمت بلورة سياستنا الراهنة في لبنان في أواخر العام ١٩٨٤ مع انتهاء الحرب في لبنان بحيث اتضح لنا آنذاك أن لبنان ليس معنياً وربما غير قادر على التوصل إلى اتفاقية مع إسرائيل تتيح المجال أمام الانسحاب الإسرائيلي إلى الحدود الدولية، أو اتفاقية على غرار معاهدة السلام تقريباً التي أبرمت في السابع عشر من شهر مايو "أيار" العام ١٩٨٣ أو تسوية ذات صبغة أمنية بحتة كالتي جرت بصددها محادثات عقيمة في الناقورة أواخر العام ١٩٨٤ وعلى أساس ذلك قررت حكومة الوحدة الوطنية آنذاك، في الرابع عشر من كانون الثاني "يناير" ١٩٨٥ إجلاء معظم الوحدات العسكرية الإسرائيلية من لبنان مع مواصلة العمل على مكافحة الإرهاب من خلال فعاليات أمنية متواصلة لجيش الدفاع وجيش لبنان الجنوبي في حزام على امتداد الحدود المشتركة يدعى "المنطقة الأمنية". مبدأ "المنطقة الأمنية"، هذا الذي استهدف، من وجهة النظر الإسرائيلية، ضمان الأمن للجليل وسلامة المواطنين على جانبي الحدود، تبنته حكومات إسرائيل المتعاقبة من اليمين ومن اليسار على حد سواء منذ ذلك العام وحتى يومنا هذا، وإذا كانت هناك إمكانية لتغيير السياسة الراهنة فهذا مشروط بالتوصل إلى حل يلتزم بموجبه لبنان الحفاظ على الأمن والهدوء داخل حدوده بما في ذلك الجنوب. كل اتفاق يضمن أمن شمال إسرائيل سيكون موضع بحث رصين جداً.

س - ولكن هذه السياسة فشلت، لماذا لا يتم تغييرها؟

* المصدر: "الوطن العربي" (باريس)، العدد ١٠٨٧، ١٩٩٨/١/٢، ص ٤. وقد أجرت الحديث عبير عقل.

ج ـ لا اعتقد بأن هذه السياسة فشلت، بل على العكس، ذلك أننا تمكنا على مدى الأعوام الاثني عشر الماضية، وما زلنا، من ضمان أمن سكان قرى الجليل الحدودية وتوفير ظروف حياتية يومية هادئة على فترات طويلة، وفي الوقت ذاته وفرت هذه السياسة حياة طبيعية وانفتاحاً اقتصادياً للسكان اللبنانيين الذين يعيشون في المنطقة الأمنية إضافة إلى علاقات حسن الجوار القائمة على جانبي الحدود، صحيح أن الازدهار الاقتصادي هذا منوط بدفع ثمن باهظ وأحياناً مؤلم يتمثل في الإصابات بالأرواح في صفوف جيش الدفاع وجيش لبنان الجنوبي بيد أنني شخصياً لا أرى بديلاً أمنياً آخر يضمن الأمن والأمان والحياة الطبيعية على امتداد حدودنا الشمالية. فعليه لا أرى إمكانية لتغيير هذه السياسة، اللهم ذلك البديل الذي يعتمد على اتفاق يؤدي إلى انتشار الجيش اللبناني وبسط مسؤوليته على الجنوب مع الحفاظ على الأمن وحقوق سكان المنطقة و "جيش لبنان الجنوبي".

س ـ رغم ذلك نجد أن النقاش الداخلي في إسرائيل آخذ بالتصاعد ليس فقط على المستويين السياسي والشعبي إنما في الجيش الإسرائيلي هناك علامات استفهام كثيرة حول السياسة الإسرائيلية في لبنان؟

ج ـ بالفعل هناك جدل شعبي وسياسي حول سياسة إسرائيل في لبنان وتماماً كما نشهد نقاشات ساخنة بصدد قضايا أخرى تتعلق بالشؤون الخارجية والأمنية، وهذا يجسد بوضوح حرية التعبير القائمة في مجتمعنا، لكني مع ذلك أقترح على لبنان وسورية عدم المبالغة في فهم مغزى هذا النقاش الدائر في مجتمع ديمقراطي ومنفتح، وعدم إيهام نفسيهما بأنه عن طريق القيام بعمليات إرهابية ضدنا يستطيعان إرغام إسرائيل على القبول بمواقف لا تتلاءم مع مصالحها الأمنية وأمر كهذا لم يحدث في السابق ولن يحدث مستقبلاً.

س ـ الموقف اللبناني واضح ويرتكز على أساس المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ نصاً وروحاً وبدون شروط مسبقة، لماذا إذن ترفضون القيام بانسحاب غير مشروط من جانب واحد حتى الحدود الدولية كما ينص عليه القرار ٤٢٥؟

ج ـ الانسحاب أحادي الجانب دون ترتيبات أمنية، لن يضع حداً للعمليات الإرهابية المنفذة من الأراضي اللبنانية وأنا أراقب عن كثب التصريحات التي تدلي بها شخصيات لبنانية وسورية والتي يوضحون فيها المرة تلو الأخرى بأنه في حال

انسحبت إسرائيل إلى الحدود اللبنانية فإن الحكومة اللبنانية غير قادرة على ضمان أمن إسرائيل وبصراحة فإن لبنان عاجز عن القيام بذلك دون إذن مسبق من سورية كما أننا نسمع بأن منظمة "حزب الله" تعتبر الجليل بمثابة شمالي فلسطين، علماً بأن رؤساء هذه المنظمة وفي مقدمتهم الأمين العام الشيخ نصر الله يوضحون بأنهم سيواصلون عملياتهم "الإرهابية" ضد إسرائيل حتى تحرير "فلسطين" ناهيك عن تقديمهم المساعدة والدعم اللازمين للمنظمات الإرهابية الفلسطينية. لماذا إذن ينبغي علينا تمكين "حزب الله" من مواصلة نشاطه الإرهابي من بنت جبيل أو من الخيام أو قرى لبنانية أخرى متاخمة للحدود؟ لماذا يجب علينا التفريط أو هل يخطر ببال أي كان أن نعرض سلامة جنود جيش لبنان الجنوبي البواسل الشجعان لخطر التهديد من قبل حزب الله، علماً بأن هؤلاء الجنود وجميع السكان اللبنانيين في المنطقة الأمنية، يقيمون على مدى عشرين عاماً ونيف علاقات حسنة وعادية مع جيرانهم وراء الحدود على مدى السنوات العشرين الفائتة كما هو عليه الحال بين الدول التي تنشد السلام.

إننا سنواصل محاربة الإرهاب من لبنان دون كلل أو ملل حتى يتم التوصل إلى اتفاقات تشكل بديلاً أفضل للحفاظ على سلامة الجليل وضمان أمن أفراد "جيش لبنان الجنوبي" والمواطنين في المنطقة الأمنية وأنا أعتقد بأن هذه المطالب معقولة وتلزم أية حكومة بالإصرار على تنفيذها. وهنا نود أن نشدد من جديد على أنه ليس لدينا أية مصالح في لبنان ما عدا المصلحة الأمنية، وأننا لا نريد التواجد على الأرض اللبنانية، من هنا فإذا رغب لبنان فلا مانع من التوصل إلى اتفاق محترم للجميع.

س ـ إن قرار مجلس الأمن الدولي ٤٢٥ واضح ويطالبكم بالانسحاب بصورة قاطعة.. لماذا بالواقع ترفضون تنفيذ هذا القرار والانسحاب دون أي شرط كان؟

ج ـ قد يكون ذلك سبقاً صحفياً بالنسبة إليك! إسرائيل مستعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ ليس من اليوم والأمس فقط، وأنتهز هذه الفرصة لتوضيح هذه الأمور بصورة مفصلة، إن قرار مجلس الأمن ٤٢٥ الذي أُقر في ١٩ آذار "مارس" العام ١٩٧٨ لا يطالب بانسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي دون شروط، فإذا قرأت جيداً هذا القرار تجدين أنه قرار متوازن ويشتمل على عدة عوامل يتصل الواحد بالآخر: ففي الجزء الأول من القرار هناك دعوة لانسحاب جيش الدفاع من المناطق التي تواجد فيها بعد عملية "الليطاني" لكن في السياق تحدث القرار عن تشكيل

قوات دولية "اليونيفيل" بهدف "إعادة السلام والأمن الدولي" بين البلدين ومساعدة الحكومة اللبنانية على بسط سيادتها في المنطقة، لذا لا يمكن التطرق إلى الجزء الأول من القرار وتجاهل الجزء الثاني. بدون "إعادة السلام والأمن الدولي" "والإشارة هي طبعاً بين البلدين"، كما أنه دون عودة السيطرة القوية للحكومة اللبنانية على الأرض فإنه ليس من المعقول ولا يمكن تنفيذ الانسحاب أحادي الجانب كما يطالب لبنان وفقاً لمفهومه الضيق لقرار مجلس الأمن ٤٢٥. لذا فمن أجل إخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان لا بد من "إعادة السلام والأمن الدولي" كما نص عليه القرار وأنا شخصياً أعرف سبيلاً واحداً لتحقيق هذا الهدف وهو منع الإرهاب ووقف دائرة العنف ووقف العمليات ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية وتوفير الظروف والمناخ الملائمين لضمان حياة طبيعية وعلاقات حسن الجوار على جانبي الحدود وتعاون مشترك بين جيش الدفاع والجيش اللبناني لمكافحة الإرهاب والعنف. هناك عامل آخر ينبغي الإشارة إليه وهو أن سورية، مع مزيد الأسف، تتخذ سياسة مستهترة بحيث تشجع لبنان على المطالبة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ وفي الوقت ذاته تحظر عليه اتخاذ خطوات عملية لإعادة الأمن والسلام كما ينص عليه القرار، ونحن نتذكر جيداً الضجة التي أثيرت بين بيروت ودمشق في أعقاب قرار رئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري إرسال وحدات من الجيش اللبناني إلى المنطقة الواقعة جنوبي الليطاني إثر عملية "تسديد الحساب" حيث تم منعه من قبل سورية.

س - بأية شروط إذن ستوافق إسرائيل على الانسحاب من لبنان؟

ج - السؤال عما إذا كانت إسرائيل مستعدة لإخراج جيش الدفاع من لبنان ليس في محله، ذلك أن إسرائيل أعلنت مراراً وتكراراً أنه ليست لها أية مطامع إقليمية في لبنان والأنباء التي تتناقلها وسائل الإعلام بين الفينة والأخرى عن نية إسرائيل وضع اليد على مياه نهر الليطاني ليست سوى حرب نفسية رخيصة، وأنا شخصياً أعلنت أكثر من مرة أنني لا أحبذ بقاء جيش الدفاع في لبنان وأنه لو وجد بديل أمني أفضل للحفاظ على سلامة القرى الشمالية لكنت قد تبنيته على الفور وليس لدي أدنى شك بأن باقي أعضاء الحكومة سيؤيدونه أيضاً. نحن مستعدون للتوصل حتى مع حكومة لبنان، بدعم سوري، إلى ترتيبات أمنية انتقالية، حتى إذا كانت غير مندرجة في إطار اتفاقية سلام شاملة، هذه الترتيبات الانتقالية ستضع حداً لدائرة العنف في جنوب لبنان وتشكل بمثابة خطوة حسنة نحو بناء الثقة من شأنها

تذليل العقبات أمام استئناف المفاوضات على المسار الإسرائيلي - السوري والمسار الإسرائيلي - اللبناني. هذه الترتيبات الأمنية ستضمن دون شك سلامة السكان على جانبي الحدود وتمنح رداً شافياً للمطالب الأمنية الإسرائيلية من جهة والمطالب اللبنانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ وبسط السيادة اللبنانية على المنطقة الأمنية من جهة ثانية وهكذا تجدين بنفسك أنني لا أخشى من الكلمات الثلاث "قرار مجلس الأمن ٤٢٥" فهذه الكلمات ليست غير مقبولة، ومن جانبي أكرر وأقول إن إسرائيل مستعدة لتنفيذ هذا القرار بحذافيره وليس على أساس تفسير هادف وأحادي الجانب.

س - هل لديك أفكار محددة أكثر عن طبيعة وتفاصيل الترتيبات الأمنية الانتقالية التي تحدثت عنها؟

ج - نعم بالطبع، ترتيبات من هذا القبيل يجب أن تتضمن وقفاً نهائياً للأعمال الإرهابية ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية، تفكيك البنية العسكرية للمنظمات الإرهابية، ضمان سلامة أفراد "جيش لبنان الجنوبي" والمواطنين اللبنانيين في "المنطقة الأمنية" وفي منطقة جزين، انتشار قوات كافية وناجحة ذات صلاحيات واسعة من الجيش اللبناني في الجنوب وإن دعت الضرورة لمساهمة قوات دولية في تعزيز الأمن، فإننا على استعداد لمناقشة الموضوع، تحقيق السيادة الكاملة للحكومة اللبنانية في جنوب لبنان وإخراج جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان خلال فترة زمنية قصيرة ومحددة. هذه هي العوامل الحقيقية بالنسبة للترتيبات التي لن نجد صعوبة في بلورتها نحو ترتيبات أمنية انتقالية عن طريق الحوار الموضوعي، بصورة مباشرة أو بوساطة طرف ثالث.

س - لكن الحكومة اللبنانية تعاود الحديث عن أنكم ستطرحون أيضاً مطالب تمس بالسيادة اللبنانية، فعلى سبيل المثال يقول وزير الخارجية اللبناني فارس بويز إن إسرائيل تطالب بفرض رقابة على تشكيلة وحدات الجيش اللبناني التي ستنتشر في الجنوب اللبناني، وكذلك إبقاء نقاط استكشاف ورقابة في المنطقة التي سينسحب منها الجيش الإسرائيلي إضافة إلى إنشاء لواء لجيش لبنان الجنوبي داخل الجيش اللبناني وخطوات مماثلة من شأنها المس بالسيادة اللبنانية.

ج - إن ادعاءات وزير الخارجية فارس بويز لا تستند إلى أي أساس من الصحة، وتهدف إلى وضع العقبات أمام الحوار بين إسرائيل ولبنان، وعندما تباشر الحكومة

اللبنانية بحوار حقيقي وموضوعي معنا سيتبين لها بسرعة أننا لسنا معنيين بالمس بالسيادة اللبنانية أو بالمصالح اللبنانية وأنها تتمكن من بسط سيادتها في الجنوب اللبناني وتحقيق مصالحها الوطنية في إطار الترتيبات الأمنية.

[.......]

س - وزير الأمن الداخلي كهلاني ومسؤولون إسرائيليون آخرون اقترحوا توجيه ضربة للبنية التحتية في لبنان كرد فعل على عمليات "المقاومة" كيف تنظر إلى هذه الاقتراحات؟

ج - لا أنوي الكشف عن الخطط العسكرية لجيش الدفاع في وسائل الإعلام، يكفي أن أقول بالنسبة لهذا الموضوع إننا نبدي قدراً كبيراً من ضبط النفس والتروي إزاء الحكومة اللبنانية، وأقترح على الزعامة في بيروت عدم الاعتماد على هذا الاتجاه لفترة طويلة، إلى جانب وجوب الامتناع عن تقديم الدعم للمنظمات الإرهابية أو السماح لها بجر لبنان إلى مواجهات مباشرة مع جيش الدفاع الإسرائيلي.

س - خلال زيارتكم الأخيرة لباريس اقترحتم على حكومة فرنسا المساهمة في القوات الدولية في جنوب لبنان بغية تسهيل عملية الانسحاب الإسرائيلية من المنطقة، هل ما زالت هذه المقترحات قائمة؟

ج - بادىء ذي بدء أؤكد مجدداً بأن فكرة انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من الجنوب اللبناني غير واردة بالحسبان في المرحلة الراهنة، ولكننا مع ذلك نعتقد بأن القوة الرئيسية المسؤولة عن فرض النظام العام والأمن في الجنوب اللبناني هي جيش لبنان، إلا إنه إذا دعت حاجة الجيش اللبناني لمساعدة، ولفترة ما، من قبل قوات دولية كجزء من ترتيبات إسرائيلية - لبنانية، فإننا سننظر بإيجاب إلى انضمام فرنسا أو دول أخرى للجهود المبذولة لإعادة الهدوء إلى جنوب لبنان.

[.......]

-٧-

رسالة الممثل الدائم لإسرائيل
لدى الأمم المتحدة، دوري غولد، إلى الأمين العام
٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ •

أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان (S/1998/7)، التي يطلب فيها تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر.

وكما حدث في مناسبات سابقة، وآخرها في رسالتنا إليكم المؤرخة ٣٠ تموز/يوليو ١٩٩٧ (S/1997/603)، لا يسعني إلا أن أرد على عدد من النقاط الخاطئة والمضللة الواردة في رسالة لبنان.

إن منشأ هذه الأفكار الخاطئة هو عدم الاعتراف بحقيقة بسيطة ألا وهي أن السبب الأساسي للحالة المتقلقلة في جنوب لبنان يكمن في النشاط الإرهابي الأثيم الذي يمارسه حزب الله وغيره من المنظمات الإرهابية، اللبنانية منها والفلسطينية، التي تعمل تحت مظلته. والحكومة اللبنانية ليست فقط عاجزة عن منع استخدام الأراضي اللبنانية كقاعدة للعدوان على إسرائيل أو غير مستعدة لذلك، وإنما تقوم أيضاً بدعم هذا النشاط وتشجيعه، بالاشتراك مع دول أخرى معروفة بتأييدها للإرهاب الدولي، في انتهاك واضح للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذه الظروف، لا تملك إسرائيل سوى أن تمارس حقها في الدفاع عن النفس بغية حماية أرواح السكان المدنيين في مدنها وقراها الشمالية. وقد أوضحت إسرائيل مراراً أن ليس لديها مطالب أو أطماع إقليمية في جنوب لبنان، وأنه لو امتثلت حكومة لبنان لالتزامها بتفكيك البنية الأساسية للإرهاب ومنعت الهجمات على إسرائيل لانعدمت أسباب الوجود الإسرائيلي في هذه المنطقة.

وفي هذا السياق، أود أن أوضح موقف إسرائيل من قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨). إن إسرائيل مستعدة لتنفيذ أحكام هذا القرار، كما أفاد وزير الدفاع الإسرائيلي في مقابلة أجرتها معه مؤخراً مجلة الوطن العربي. بيد أن القرار ٤٢٥

• المصدر: مجلس الأمن، S/1998/75, 27 January 1998.

(١٩٧٨) لا يطلب انسحاباً غير مشروط؛ وإسرائيل مستعدة لتنفيذ الانسحاب المذكور في القرار، على أن يتم ذلك ضمن إطار يكفل تنفيذ جميع عناصر القرار، بما في ذلك تنفيذ أهداف قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المنصوص عليها نصاً صريحاً، وهي "إعادة السلم والأمن الدوليين" و"مساعدة حكومة لبنان في ضمان استعادة سلطتها الفعلية في المنطقة". وغني عن البيان أن هذه السلطة تشمل، فيما تشمله، وضع ترتيبات لحماية جميع سكان المنطقة.

ومرة جديدة أغتنم هذه الفرصة كي أطلب إلى حكومة لبنان العودة إلى طاولة المفاوضات وبدء حوار للتوصل إلى معاهدة سلام في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط، على نحو يكفل السلام والأمن لكلا الجانبين. ولو أنفقت حكومة لبنان الطاقة التي تبذلها في الوقت الراهن لنشر المعلومات المضللة، بدلا من محاربة الأنشطة الإرهابية داخل أراضيها ومباشرة مفاوضات وجها لوجه، لتحسنت آفاق السلام على طول حدودنا تحسناً كبيراً.

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) السفير دوري غولد
المثل الدائم

-٨-

مذكرة حكومة إسرائيل حول نهر الليطاني ومطالبتها بالمشاركة في الاستفادة منه

إدخال نهر الليطاني في مشروع تنمية حوض نهر الأردن

مقدمة:

جنوب لبنان منطقة جبلية تتمتع بمعدلات مطر تفوق بكثير معدلات البلدان المجاورة من حوض نهر الأردن. بالرغم من أن مساحات الأرض الممكن ريّها محدودة للغاية. وبناء عليه لا يمكن إيجاد حاجة ري تستهلك المياه المتوفّرة في لبنان حتى في حال تنمية هامشية.

هناك عدّة دراسات وضعها مهندسون لبنانيون وأجانب حول موضوع إمكانيات الري والطاقة الإنمائية في جنوب لبنان. وقد توصّلت هذه الدراسات إلى نتيجة أساسية واحدة وهي أنه لا يمكن إيجاد سبل للاستعمال في ري الأراضي للقسم الأكبر من ثروة لبنان المائية. وأجمعت هذه الدراسات - ولو اختلفت في التفاصيل - إلى أنه لا يمكن استعمال إلّا قسم من المياه المتوفّرة في أعمال الري رغم أن مشاريع التنمية المقترحة قد وسّعت حتى آخر حدود الجدوى الاقتصادية.

بالإضافة إلى ثلاثة أنهر كبيرة (الليطاني - نهر البسري - نهر ابراهيم) يضاهي منسوبها الإجمالي تقريباً منسوب نهر الأردن الواطي بعد التقائه باليرموك، تتكوّن ثروة جنوب لبنان المائية من ينابيع عديدة وفيضانات وكميات هائلة من المياه الجوفية التي تصبّ مباشرة في البحر. وسيضيع جزء كبير من هذه المياه إذا لا يوجد لها استعمال خارج أحواضها.

إن هذه المساحات حيث تفيض مياهها عن حاجاتها تتاخم بلدان حوض نهر الأردن التي تفتقر بشكل هام إلى الماء - ولما كان جزء من الأراضي الممكن ريّها في حوض الأردن تقع تحت مستوى سطح البحر فلن تنقص طاقة الإنتاج في هذه المنطقة إذا ما حوّلت الكميات الفائضة في جنوب لبنان إلى حوض نهر الأردن لريّه.

إن مثل هذا التحويل قد يوجد حلاً للجزء الكبير من مشاكل المياه في منطقة حوض نهر الأردن دون أن يؤثّر سلبًا على الري أو على مشاريع الطاقة الإنمائية في جنوب لبنان.

طوبوغرافيا الحوض

تحيط الجبال العالية حوض نهر الليطاني – فعلى اليمين (إذا ما نظرنا نحو المصبّ) تقع جبال لبنان التي يرتفع أعلاها إلى ٢٦٢٠ متراً وعلى اليسار السلسلة الشرقية (انتيليبان) مع ارتفاع أقصى يبلغ ٢٤٠٠ مترًا. ينبع النهر على بعد بضعة أميال من بعلبك ويجري على الحدّ الفاصل بين حوضي نهري الليطاني والعاصي على علو يبلغ تقريباً + ١٠٠٠ MLS. فيتّجه المجرى عموماً نحو الجنوب الغربي لمسافة ١٢٠ كيلومتراً – وبعد ٥ كيلومترات من خردلة يتغيّر اتجاه النهر فجأة إلى الغرب ويبقى كذلك حتى يصل بعد ٥٠ كيلومتراً إلى البحر الأبيض المتوسط، على بعد كيلومترات من شمالي مدينة صور – يبلغ طول النهر حوالي ١٧٠ كيلومتراً وانحداره ١٠٠٠ متراً. يقطع النهر في قسمه الأعلى سهل البقاع المسطّح حيث تلتقيه وديان عديدة تغطيه مياه المرتفعات الواقعة على جانبيه – وبعد البقاع يدخل النهر في قسمه المنحدر بين جنبات جبلية ساحقة ويبلغ الانحدار الكبير في هذا القسم ٦٠٠ متراً على مسافة ٤٠ كيلومتراً بين القرعون وخردلة وسواعده في هذه المنطقة قصيرة ومساهمتها في منسوب النهر تقتصر على أشهر الشتاء أما انحدار النهر بعد خردلة فقليل ولا يبلغ على مسافة ٥٠ كيلومتراً إلّا ٣٠٠ متراً.

هيدروغرافيا أو هيدرولوجيا

إن معدّل الأمطار فوق حوض نهر الليطاني ينخفض إجمالاً نحو الشرق والجنوب. فحدّه الأقصى ١٥٠٠م.م. والأدنى ٤٥٠ وفصل الأمطار ثلاثة إلى أربعة أشهر في الشتاء أما باقي السنة فجاف ولهذا التقسيم أثر واضح على منسوب النهر.

ركّزت ثلاث محطات لقياس المنسوب: في المنصورة والقرعون وخردلة بوشر العمل فيها سنة ١٩٣٢ و١٩٣٩ – وتوفّرت المعلومات عن المنسوب من ١٩٣٢ إلى ١٩٤٧ في المنصورة ومن ١٩٣٩ إلى ١٩٤٧ في القرعون وخردلة:

أما معدّل المنسوب السنوي في المحطّات الثلاث فكان كما يلي:

المنصورة: ٣١٠ مليون متر مكعّب

القرعون: ٤٧٧ مليون متر مكعّب

خردلة: ٧٣٠ مليون متر مكعّب

إن مخطّط المنسوب الموسمي في المنصورة يبيّن ارتفاعاً حاداً في فصل الشتاء يبلغ حدّه الأقصى في شهر شباط والخط المنحدر من المخطّط مسطّح تقريباً ويعود ذلك إلى عنصر الامتصاص في الحوض وإلى المياه الجوفية التي يغذّيها ذوبان الثلوج من جبال لبنان والسلسلة الشرقية. وتبقى مساهمة الحوض هذه حتى أواخر فصل الخريف. وهذان العنصران يجعلان من معدّل RUNOFF FACTOR لنهر الليطاني معدّلاً عالياً يبلغ ٤٠٪.

في قسم النهر بين القرعون وخردلة يزداد منسوب النهر كثيراً بفعل المياه السطحية التي تتدفّق من الأراضي الكارستية المجاورة – وهذه الزيادة لأربعين كيلومتراً قبل خردلة تبلغ ٤ أمتار مكعّبة بالثانية في أدنى مستواها – لذلك يبقى منسوب النهر في خردلة وفي موسم الجفاف على مستواه – أن المنسوب الصيفي الذي سجّل يتراوح بين ٨ و١٠ أمتار مكعّبة بالثانية أما حدّه الأدنى فهو ٦,٧٥ متر مكعّب بالثانية.

ولكن مساهمة الجزء الأخير من الحوض فهي قليلة ولا يجمع أكثر من ٢ متر مكعّب بالثانية بين خردلة والبحر الأبيض المتوسط.

الإفادة من نهر الليطاني داخل لبنان

إن الإفادة من الليطاني في الوقت الحاضر تنحصر في مشاريع ري صغيرة ومحلّية في سهل البقاع وفي سهل الشاطئ.

إن الري في سهل البقاع الخصب يستعمل مياه سواعد الليطاني وتجري المياه في قنوات ترابية. إن ضياع الماء من جراء نقلها وتوزيعها لجسيم جداً وينتج عن ذلك استعمال سيّء وغير اقتصادي ويؤدّي إلى مشاكل تصريف هامة. والمجموعات المحلية هي التي تدير أعمال الري التي تروي حوالي ٨٥ ٠٠٠ دنماً.

إن مجموع الأراضي التي يمكن ريّها في سهل البقاع الجنوبي يبلغ حوالي ٢٣٠ ٠٠٠ دنم وحوالي ٢٠٪ من هذه الأراضي – خاصة تلك التي تقع قرب مجاري المياه – تحتاج للتصريف – هناك تفكير بمدّ الري إلى ١١٠,٠٠٠ دنم باستعمال كامل المنسوب الصيفي فوق القرعون البالغ ٥ أمتار مكعّبة بالثانية بمشاريع كبيرة خاصة على يسار النهر وينتظر RETURN FLOW جسيم في هذه المنطقة.

أما الري في البقاع الشمالي فقد يستعمل مياهاً جوفية تضخ من آبار قليلة العمق.

إن الري في السهول على الشاطئ يشمل مساحة ٥٨ ٠٠٠ دنم ويتمّ بواسطة مشروع صور – صيدا وإذا ما وجدت مساحات إضافية قابلة للري فيمكن إيجاد الماء لها من المصادر التالية

١ – مياه جوفية في سهل الشاطئ

٢ – دفق كبير من المياه الجوفية إلى نهر الليطاني يبلغ ٦ أمتار مكعّبة بالثانية بعد القرعون.

ويتبيّن مما جاء أعلاه أن منسوب المياه الصيفي وحده كفيل بسدّ كل حاجات الري الممكن في حوض الليطاني بما فيه مشاريع التنمية الأكثر هامشية.

تنمية الطاقة المائية على نهر الليطاني داخل لبنان

إن الانحدار المركّز والمنسوب العالي نسبياً لنهر الليطاني يوفّر إمكانيات جذابة لتنمية

الطاقة الكهرمائية. إن مجموع الطاقة الإنتاجية لنهر الليطاني بين المنصورة (ارتفاع ٨٦٠) والبحر الأبيض المتوسط تقدّر بـ ٢١٤٠٠٠ PS. أما الجدوى الاقتصادية الممكنة فهي طبعاً أقل بكثير نظراً للضبط المحدود للتخزين ولدرجة الانحدار الصغيرة جداً في الجزء الأخير من النهر ولهذا السبب انحصرت كل الدراسات المتعلّقة بالحوض للجزء الواقع بين القرعون ونقطة الارتفاع ٤٠ (٢٥ كيلومتراً من مصبّ النهر).

يتغيّر دفق الليطاني تبعاً لفصول السنة - فالدفق كبير خلال ٤ إلى ٥ أشهر من فصول المطر - وللاستفادة من القسم الأكبر من الدفق السنوي يجب توفير التخزين اللازم لحفظ كمّيات المياه الضخمة المتدفّقة خلال فصل الشتاء.

فبحفظ مياه فيضانات الشتاء يمكن توفير تغذية معامل إنتاج الكهرباء خلال أشهر الجفاف. وهذا يجعل تشغيل المعامل طيلة السنة ممكناً لإنتاج طاقة قصوى ومستمرّة.

إن أماكن التخزين في حوض الليطاني محدودة بالعدد وبالسعة. إن الضبط الكامل لدفق النهر غير ممكن ولكن لا حاجة له لأن الربح الذي قد يحصل من تخزين إضافي يبقى ضئيلًا جداً.

إن الاستكشافات الأولية أظهرت إمكانية تطوير موقعين للتخزين (سدّين) سدّ في الجزء الأعلى من النهر في القرعون وفي الجزء الآخر في خردلة. إن سعة هذين الخزانين تبلغ مجتمعة حوالي ٣٠٠ مليون متر مكعّب. والمنسوب المضبوط تحت الخزان الثاني قد يبلغ ١٦ متر مكعّب بالثانية. ولكن بسبب طاقة التخزين غير الكافية هذه سيكون منسوب النهر خلال سنوات الجفاف القاسي في حالة عجز ومن جهة أخرى يجب ترقّب دفق ضخم في السنوات الممطرة.

والطاقة الكهربائية المقدّر انتاجها بعد ضبط الدفق بواسطة الخزانين قد تبلغ متوسطة ٥٤٠ مليون كيلوات/ ساعة بالسنة (KWH) إذا لم تؤخذ بالحساب السنوات ذات الجفاف الأقصى.

الاستفادة من نهر الليطاني خارج حوضه

كما بيّنا آنفاً أن الإفادة من نهر الليطاني لري الأراضي ضمن الحوض لا تستعمل إلّا جزءاً من المنسوب السنوي بسبب قلّة الأراضي الممكن ريّها في الحوض. أما ما تبقى من مياه النهر فيمكن استعمالها في إسرائيل والأردن دون أن يؤثّر ذلك على قدرة الري وإنتاج الطاقة في حوض الليطاني.

إن تحويل الليطاني إلى حوض نهر الأردن لا يواجه صعوبات هندسية. يمكن تحويل أكثر من نصف المنسوب السنوي فوق سدّ خردلة إلى حوض الأردن دون أثر سلبي على قدرة الري الحالية أو المستقبلية في لبنان الجنوبي. إن هذا التحويل يغذى بأكثره من أمطار الشتاء المخزونة ويبقي عملياً كامل المنسوب الصيفي لحاجات الري في لبنان.

. يجري التحويل بعد السدّين بواسطة قنوات وسيفونات وأنفاق. الطاقة المتوفرة من الانحدار تستعمل بمعامل إنتاج الكهرباء ومن ثم تحوّل المياه إلى مجرى الأردن الأعلى Upper

Conduit لتوزّع بين بلدان حوض نهر الأردن.

وطبعاً أن مياه نهر الليطاني العالي المستوى يمكن استعمالها بشكل أفضل لري أراضي إسرائيل المرتفعة نسبياً ويبقى لمملكة الأردن أن تسحب حصّتها من المياه المتجمّعة في حوض الحولة تحت نقطة التحويل العليا. وهكذا أن الطاقة الممكن إنتاجها من المشروع المقترح ستساوي الطاقة التي يمكن إنتاجها عند استعمال الليطاني ضمن لبنان.

ويمكن التأكيد أنه في المراحل الأولى من التنمية تتوفّر كمّيات إضافية وضخمة من مياه الليطاني لا حاجة لها الآن في عمليات الري في لبنان للتحويل للمجرى الأعلى UPPER CONDUIT. كما أنه يمكن مؤقتاً استعمال هذه الكميات الإضافية مع ما لم يستعمل من مياه الليطاني المخصّصة لحوض نهر الأردن وأيضاً الجزء الذي لم يستعمل بعد من منسوب نهري الأردن واليرموك - لإنتاج الطاقة الكهربائية على نطاق واسع. ويمكن تحقيق ذلك بتسريع إنشاء الجزء القليل الكلفة من مشروع إنتاج الطاقة للبحر الميت بالاستفادة من اختلاف الإرتفاع بين الليطاني ومستوى البحر الميت وبتغذية هذا المشروع - مؤقتاً - بالماء الحلوة. ولما كانت كميات الماء من خارج الحوض التي يمكن تحويلها لإنتاج الطاقة في مشروع البحر الميت تنحصر بالكميات المسحوبة من الحوض للري ولما كانت تنمية أعمال الري تدريجية فإن كميات الماء الحلوة الإضافية ستكون كافية لمرحلة طويلة نسبياً. وبما أن كميات الماء الحلوة المحوّلة للري تزداد تدريجياً وباستمرار يصبح إنشاء مشروع بحر المتوسط - البحر الميت المكلّف ضرورياً وعندما يكتمل إنشاؤه يمكن استبدال الماء الحلوة بماء البحر.

ولما كان الانحدار إلى البحر الميت يبلغ أكثر من ٤٠٠ متراً تضاف إلى الانحدار المتوفّر حالياً فإن إمكانية إنتاج الطاقة من خلال هذا المشروع ستفوق بكثير الإمكانية المتوفّرة في حوض الليطاني - وتعود بالمنفعة الجمّة لبلدان تلك المنطقة المتعطّشة للطاقة.

وبالخلاصة

إن منافع تحويل نهر الليطاني تتلخص بما يلي:

١ - لن يؤثّر تحويل مياه نهر الليطاني على تطوير أي مشروع ري في لبنان الجنوبي

٢ - لن يؤثّر تحويل مياه نهر الليطاني سلباً على ميزان الطاقة في المنطقة. بل بالعكس وفي المراحل الأولى ستزداد كثيراً إمكانية إنتاج الطاقة في حوض نهر الأردن.

٣ - إن تحويل المياه الإضافية من منسوب الليطاني الشتوي إلى حوض نهر الأردن سيوفّر المنافع الجمّة لري الأراضي المتعطّشة في إسرائيل والمملكة الأردنية(*).

٢٩ نيسان ١٩٥٤

-٩-

Table No. 1 : Projected demand for water through 2030 (billion cubic meters)

Host Country	1985	2000	2030
Egypt	59.500	72.400	112.800
Israel and PA	1.926	2.113	3.600
Jordan	0.499	1.075	1.700
Lebanon	0.859	1.448	3.106
Saudi Arabia	3.530	6.521	13.365
Syria	6.883	8.498	14.915

Source: Based on data from Shahin 1989, US Army Corps of Engineers 1991 as cited in : Bureau for the Near East, Water Resources Action Plan for the Near East: Background, Issues and Options, US Agency for International Development, 1993; Ben Gurion University of the Negev and Tahal Consulting Engineers, Israel Water Study for the World Bank, 1994, and the Jordan Data Report - 3, 1994.

Table No. 2 : Water demand in the Middle East/ East Mediteranean region (in percent)

Country	Domestic	Industry	Agriculture	Irrigated land as percentage of cropland
Egypt	7	5	88	99
Israel and PA	38	5	57	49
Jordan	29	6	65	15
Lebanon	11	4	85	29
Saudi Arabia	45	8	47	36
Syria	7	10	83	12

Source: Based on data from Shahin 1989, US Army Corps of Engineers 1991 as cited in Bureau for the Near East, *Water Resources Action Plan for the Near East: Background, Issues and Options*, US Agency for International Development, 1993; Ben Gurion University of the Negev and Tahal Consulting Engineers, *Israel Water Study for the World Bank*, 1994 and the Jordan Data Report - 3, 1994.

Table No. 3 : Overall water demand for the years 2000-2040 for Israel, the West Bank and the Gaza Strip (in million cubic meters)

	2000	2010	2020	2040
Urban Demand	903	1,151	1,440	2,041
Agricultural Demand for Domestic Food Supply				
Israel	703	805	924	1,189
West Bank	141	197	258	356
Gaza	76	133	174	238
Total for Domestic Food Supply	920	1,135	1,356	1,783
For export crops:	289	289	289	289
Total Agricultural Demand	1,209	1,424	1,645	2,072
Total Overall Demand	**2,112**	**2,575**	**3,085**	**4,113**

Source: Ben Gurion University of the Negev and Tahal Consulting Engineers, Israel Water Study for the World Bank, 1994 (see also table 6).

اللاجئين

-١٠-

قرار رقم ٣٩٤ (الدورة ٥) بتاريخ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ .

الايعاز إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة بتنفيذ العودة والتعويض

ان الجمعية العامة ،

اذ تذكر قرارها رقم ١٩٤ (الدورة ٣) الصادر في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ ،

وبعد أن درست بتقدير التقرير العام[٣٨] المؤرخ ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠ ، والتقرير الملحق [٣٩] المؤرخ ٢٣ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٠ ، الصادرين عن لجنة التوفيق بشأن فلسطين التابعة للأمم المتحدة ،

واذ تلاحظ بقلق انه :

(أ) لم يصل الفرقاء إلى اتفاق على التسوية النهائية للمسائل المعلقة بينهم ،

(ب) لم يجر تنفيذ إعادة اللاجئين ، وإعادة استيطانهم وتأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي ، ودفع التعويضات إليهم ،

واذ تعترف بأن مشكلة اللاجئين يجب أن تعالج كمسألة ملحة ، وذلك لمصلحة السلام والاستقرار في الشرق الأدنى ،

١ - **تحث** الحكومات والسلطات المعنية على الوصول إلى اتفاق عن طريق مفاوضات تجري اما مباشرة أو مع لجنة التوفيق ، للوصول إلى تسوية نهائية لكل المشكلات المعلقة بينها .

٣٨ أنظر الوثيقتين رقم A/1367 و A/1367/Corr.1 .

٣٩ أنظر وثيقة رقم A/1367/Add 1 .

٢ – **توعز** إلى لجنة التوفيق بشأن فلسطين بانشاء مكتب تحت اشرافها ، وعلى هذا المكتب :

(أ) أن يتخذ التدابير التي تراها اللجنة ضرورية لتقدير ودفع التعويضات المنصوص عليها في الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (الدورة ٣) .

(ب) أن يضع التدابير العملية الممكنة لتنفيذ الأهداف الأخرى الواردة في الفقرة ١١ من القرار المذكور .

(ج) أن يواصل الاستشارات مع الفرقاء المعنيين بصدد الاجراءات للمحافظة على حقوق اللاجئين وأملاكهم ومصالحهم .

٣ – **تدعو** الحكومات المعنية إلى اتخاذ اجراءات تضمن معاملة اللاجئين ـ الذين يعودون منهم إلى ديارهم أو يستوطنون ـ دون أي تمييز في القانون أو الواقع .

تبنت الجمعية العامة هذا القرار ،

في جلستها العامة رقم ٣٢٥ ،

كالآتي :

مع القرار : ٤٨

ضد القرار : ٥

امتنـاع : ٤

-١١-

إحصاء الجيش الإسرائيلي للقتلى والجرحى من جنوده في لبنان، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٨*

الجيش الإسرائيلي قتلى خلال العمليات في لبنان
١٩٨٢ ـ ١٩٩٨

إحصاءات محدثة، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

السنة	عدد الجنود القتلى
حزيران/يونيو ـ آب/أغسطس ١٩٨٢ **	٣٤٩
أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ـ أيار/مايو ١٩٨٥ ***	٣٠٦
حزيران/يونيو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥	٢
١٩٨٦	٨
١٩٨٧	١٨
١٩٨٨	٢٠
١٩٨٩	٣
١٩٩٠	٧
١٩٩١	١٠
١٩٩٢	١٣
١٩٩٣	٢٦
١٩٩٤	٢١
١٩٩٥	٢٣
١٩٩٦	٢٦
١٩٩٧	٣٩
١٩٩٨ (كانون الثاني/يناير ـ ٧ تشرين الأول/أكتوبر)	١٥****
المجموع	٨٨٦

* المصدر: Israel Defense Forces, Spokesperson's Office, Information Branch (1998) http://www.idf.il/English/FACTSS/killed.htm

** خلال حرب "سلامة الجليل".

*** خلال انتشار الجيش الإسرائيلي في لبنان بعد الحرب.

**** اثنان قتلا في حوادث خلال قيامهما بمهماتهما.

الجيش الإسرائيلي
جرحى خلال العمليات في لبنان
١٩٨٢ - ١٩٩٨

إحصاءات محدثة، ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨

السنة	عدد الجنود الجرحى
حزيران/يونيو ـ آب/أغسطس ١٩٨٢ *	٢١٢٧
أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ـ أيار/مايو ١٩٨٥ **	١٧٥٦
حزيران/يونيو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥	١٩٣
١٩٨٩	٣٠
١٩٩٠	١٤
١٩٩١	١٩
١٩٩٢	٤٨
١٩٩٣	٦٧
١٩٩٤	٥٨
١٩٩٥	٩٨
١٩٩٦	٩٨
١٩٩٧	٩٨
١٩٩٨ (كانون الثاني/يناير ـ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر)	٩٥
المجموع	٤٧٠١

* خلال حرب "سلامة الجليل".
** خلال انتشار الجيش الإسرائيلي في لبنان بعد الحرب.

محطات في المفاوضات العربية-الاسرائيلية

- صدور قرار مجلس الأمن، رقم ٢٤٢ ، تاريخ ١٩٦٧/١١/٢٢ . يدعو لانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة في حرب حزيران ١٩٦٧
- صدور قرار رقم ٣٣٨ ، تاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢ ، الداعي إلى تنفيذ القرار ٢٤٢ .
- انعقاد مؤتمر جنيف (مؤتمر دولي) لمرة واحدة بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٢١
- زيارة الرئيس السادات الى القدس يوم ١٩٧٧/١١/١٩ .
- صدور قرار رقم ٤٢٥ ، تاريخ ١٩٧٨/٣/١٩ ، يدعو الى انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان .
- توقيع اتفاقات كامب ديفيد ، يوم ١٩٧٨/٩/١٨ (الرؤساء كارتر ، بيغن ،السادات) .
- توقيع معاهدة السلام المصرية-الاسرائيلية ،يوم ١٩٧٩/٣/٢٦ .
- انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، ١٩٩١/١٠/٣٠ .
- رسائل الاعتراف المتبادلة بين اسحق رابين وياسر عرفات ، ١٩٩٣/٩/٩ .
- توقيع اتفاق أوسلو الأول (غزة - أريحا أولاً) ، ١٩٩٣/٩/١٣ .
- توقيع معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية ، ١٩٩٤/١٠/١٧ .
- توقيع اتفاق أوسلو الثاني ، ١٩٩٥/٩/٢٤ .
- توقّف المفاوضات اللبنانية - الاسرائيلية ، والسورية - الاسرائيلية ، في شباط ١٩٩٦ .
- توقيع اتفاق واي ريفر ، الفلسطيني-الاسرائيلي ، ١٩٩٨/١٠/٢٣ .

Bibliographie

Aharoni Y. & Avi-Yonah M. (dir.) : *Bible Atlas.* New York, Macmillan Publishing Company, 1993.

Al-Azhar University : *Arab Theologians on Jews and Israel.* Genève, Éd. de l'Avenir, 1974.

Antonius G. : *The Arab Awakening.* Londres, Croom Helm, 1955.

Arian A. : *Security threatened ; surveying israeli opinion on peace and war.* New York, Cambridge University Press, 1995.

Attias J.-C. & Benbassa E. : *Israël imaginaire.* Paris, Flammarion, 1998.

Aviner S. : *Le Verger de Joël,* Jérusalem, Sifryat Hava, 1995.

Ayeb A : *Le Bassin du Jourdain dans le conflit israélo-arabe.* Beyrouth, CERMOC, 1993.

Badie B. : *La Fin des territoires.* Paris, Fayard, 1995.

Benjalloun-Ollivier N. : *La Palestine, un enjeu, des stratégies, un destin.* Paris, PFNSS, 1984.

Bitterlin L. : *Les Trois Défis d'Hafez el-Assad.* Paris, Picollec, 1993.

Boniface P. (dir.) : *L'Année stratégique 1998.* Paris, Complexe, 1998.

Chesnot C. : *La Bataille de l'eau au Proche-Orient.* Paris, l'Harmattan, 1993.

Ben-Hanan E. : *Élie Cohen, notre agent à Damas.* Tel-Aviv, Boostan Publishing House, 1971.

Charbit D. *Sionismes, textes fondamentaux,* Paris, Albin Michel, 1998.

Charnay J.-P. : *Traumatismes musulmans. Entre chari'a et géopolitique.* Paris, Afkar, 1993.

Delpech T. : *La Guerre parfaite.* Paris, Flammarion, 1998.

Derogy J. & Gurgand J.N. : *Israël, la mort en face.* Paris, Robert Laffont, 1975.

Dieckhoff A. : *Les Espaces d'Israël.* Paris, Presses de la fondation pour les études de Défense nationale, 1987.

Encel F. : *Géopolitique de Jérusalem.* Paris, Flammarion, 1998.

Enriquez L. : *Analyse géopolitique de la société israélienne à travers les élections législatives de mai 1996.* DEA, Centre de recherches et d'analyses géopolitiques, Paris VIII, 1997.

Flavius Josèphe : *La Guerre des juifs.* Paris, Éd. de Minuit, 1977.

Foucher M. : *Fronts et frontières.* Paris, Fayard, 1991.

Gold D. : *US Forces on the Golan Heights & Israeli-Syrian Security arrangements.* Tel-Aviv, Jaffee Center for Strategic Studies, 1994.

Gracq J. : *Le Rivage des Syrtes.* Paris, José Corti, 1992.

Greilsammer I., *La Nouvelle Histoire d'Israël.* Paris, Gallimard, 1998.

Gurfinkiel M. : *Israël, géopolitique d'une paix.* Michalon, 1996.

Hadas-Lebel M. : *Massada, histoire et symbole.* Paris, Albin Michel, 1995.

Harkabi Y. : *Arab Strategies and Israel's Response.* New York, The Free Press, 1977.

Hattis Rolef S. : *Political Dictionary of the State of Israel.* Jérusalem, Keter Publishing House, 1993.

Hussein de Jordanie : *Ma « guerre » avec Israël.* Paris, Albin Michel, 1976.

Kahalani A. : *The Heights of Courage.* Tel-Aviv, Steimatzky Press, 1988.

Kaspi A. : *Les États-Unis d'aujourd'hui.* Paris, Plon, 1999.

Kellerman A. : *Society and settlement.* New York, State University of New York Press, 1993.

Kodmani-Darwish B. & Chartouni-Dubarry M. (dir.) : *Perspectives de sécurité et stratégies nationales au Moyen-Orient.* Paris, IFRI/Masson, 1994.

Koestler A. : *La Tour d'Ezra.* Paris, Calmann-Lévy, 1947.

Lacoste Y. (dir.) : *Dictionnaire de géopolitique.* Paris, Flammarion, 1994.

Lacoste Y. : *La géographie, ça sert d'abord à faire la guerre.* Paris, Maspero, 1976.

Lacoste Y. : *Paysages politiques.* Paris, Le Livre de Poche, 1990.

Lowi M. : *Water & power : The politics of a sacre resource in the river basin.* Cambridge University press, 1993.

Lawson F.H. : *Why Syria goes to war,* Ithaca, Cornell University Press, 1996.

LE GAC D. : *La Syrie du général Assad.* Bruxelles, Complexe, 1991.

LEMARCHAND P. (dir.) : *Atlas géopolitique du Moyen-Orient et du monde arabe.* Bruxelles, Complexe, 1993.

LEMARCHAND P. & RADI L. : *Israël/Palestine demain : atlas, prospectif.* Bruxelles, Complexe, 1996.

LE MIRE : *Tsahal, histoire de l'armée d'Israël.* Paris, Plon, 1986.

LE STRAT A. : *L'eau, enjeu de conflits territoriaux et politiques entre Israël, les Palestiniens, et les pays arabes limitrophes.* DEA, Centre de recherches et d'analyses géopolitiques, Paris VIII, 1993

MAALOUF A. : *Les Croisades vues par les Arabes.* Paris, Le Livre de Poche, 1983.

MOREAU-DEFARGES P. : *Introduction à la géopolitique.* Paris, Seuil, 1994.

NEHER A. & NEHER R. : *Histoire biblique du peuple d'Israël.* Paris, Maisonneuve, 1988.

OZ A. : *Les Voix d'Israël.* Paris, Calmann-Lévy, 1983.

PICARD E. (dir.) : *La Nouvelle Dynamique au Moyen-Orient. Les relations entre l'Orient arabe et la Turquie.* Paris, L'Harmattan, 1993.

RAZOUX, P. : *La Guerre israélo-arabe d'octobre 1973.* Paris, Economica, 1999.

SEALE P. : *The Struggle for the Middle East.* Londres, I.B. Tauris, 1988.

SIVAN E. : *Mythes politiques arabes.* Paris, Fayard, 1996.

SHALEV A. : *Israel and Syria : peace and security on the Golan.* Tel-Aviv, Jaffee Center for Strategic Studies, 1994.

SHARON A. : *Mémoires.* Paris, Stock, 1990.

TOURABI-AL H. : *Islam, avenir du monde* (entretiens avec Alain Chevalérias). Paris, J.-C. Lattès, 1997.

WEULERSSE J. : *Le Pays des Alaouites.* Damas, Institut français de Damas, 1940.

L'Ancien Testament. Traduction œcuménique de la Bible. Alliance biblique universelle. Paris, Cerf, 1975.

Le Coran, traduction de D. Masson, Paris, Gallimard, 1967.

- Ewan W. Anderson , Water recources and boundaries in the Middle-East , England , 1987 .

- Thomas Naff and Ruth c. Matson , Water in the Middle East conflict or cooperation , Middle East institute research , University of Pennsylvania , 1984 .

- Ruth Kark , Israel studies in historical geography .

- Jacques Seguin , Le liban -Sud , l'Harmattan , Paris , 1989 .

- Chabry (L et A) , Politique et minorités au Proche-Orient , Maisonneuve et Larose , Paris , 1984 .

- Corm (G) , le Proche- Orient éclaté , Maspero , Paris , 1983 .

- Birot et Drech , la Méditerranée et le Moyen-Orient , T2 , Paris , P.U.F. , 1956 .

- Furon (R) , le Proche -Orient , Payot , Paris , 1957 .

- Thomas Naff , Water in the Middle East .

- Friedrich Kratochwil , Peace and disputed sovereignty , Colombia University ,1985 .

- Herodote , N 29-30(Géopolitiques au Proche-orient).

- Phares , N 9-10 , 1989 (Les politiques de la France et de l'Angleterre et la question du Grand Liban , Issam Khalifé pp 63-196) .

- Frederic C . Hof , Galilée Divided , U.S.A. 1985 .

- Georges Adam Smith , The historical geography of the Holy land , London , 1894 .

- Michel Foucher , Fronts et frontières , Fayard , Paris , 1988 .

- Guichonnet P, et Ruffestin C , Géographie des frontières , 1974 .

- Prescott J.R.V , Political frontiers and boundaries , London , 1987 ,

- Colloque de poitiers , La frontière , Ed.A. Pedone , 1980 .

- Kratochwil F. , Rohrlich P. , Mahajan , H , Peace and disputed sovereignty , University of America , 1985 .

- Fisher W.R. The middle East , Londres , 1978 .

- Gilbert . M, The Arab Israeli conflict , London , 1985 .

- Gontaut -Biron Comte R. De : Comment la France s'est installée en Syrie (1918-1919) , 3T, 1923 .

- Holdiek T.H, Political frontiers and Boundary Making , Londres , 1916 .

- Lamb . A, Asian frontiers , Londres , 1968 .

- Tarek Majzoub , Les fleuves du Moyen-Orient , l'Harmattan , Paris , 1994 .

- John Kolars , Thomas Naff , The Waters of the Litani in regional context , centre for Lebanese studies , 1993 .

- Governement of Israel , Developments options for cooperation : the middle east Mediterranean region , 1996 .

- Itamar Rabinovich , The brink of peace , the Israeli-Syrian negotiations , Princeton University Press , 1998 .

- Frédéric Eneel , Le moyen-Orient entre guerre et paix , une géopolitique du Golan, Flammarion , Paris , 1999 .

- Saul Cohen , Israel's defensible borders : a geopolitical map , Jaffee center for strategic studies , Tel Aviv University , 1983 .

- Bacevich, Andrew, Michael Eisenstadt, and Carl Ford. Supporting peace: America's role in an Israel-Syria peace agreement: report of a Washington Institute study group. Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1994.

- Eisenstadt, Michael. Arming for peace?: Syria's elusive quest for "strategic parity". Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1992.

- Hamizrachi, Beate. The emergence of the South Lebanon security belt: Major Saad Haddad and the ties with Israel, 1975-1978. New York: Praeger, 1988.

- Hollis, Rosemary and Nadim Shehadi, eds. Lebanon on hold: implications for Middle East peace. London: Royal Institute of International Affairs, 1996.

- Pelletiere, Stephen C. Assad and the peace process: the pivotal role of Lebanon. Carlisle Barracks, PA: U.S. Army War College, Strategic Studies Institute, [1995].

- Rabinovich, Itamar. The brink of peace: the Israeli-Syrian negotiations. Princeton, N.J.: Princeton University Press, c1998.

- Rasmussen, J. Lewis and Robert B. Oakley. Conflict resolution in the Middle East: stimulating a diplomatic negotiation between Israel and Syria. Washington, D.C.: United States Institute of Peace Process, 1992.

- Schulze, Kirsten. Israel's covert diplomacy in Lebanon. London: MacMillan, 1998.

- Shalev, Aryeh. Israel and Syria: peace and security on the Golan. Boulder, Colo.: Westview Press, 1994.

- Algazy, Joseph. "Le Golan, une terre si convoitée". Le Monde Diplomatique, No. 456 (mars 1992), p. 19.

- Beilin, Yossi. "Israeli debate over Lebanon: a plan for redeployment". Palestine-Israel Journal, 4:3/4 (1997-1998), pp. 131-132.

- Ben-Meir, Alon. "Why Syria must regain the Golan to make peace". Middle East Policy, 5:3 (September 1997), pp. 104-112.

- Charara, Walid and Marina da Silva. "Sur fond de tractations entre Israel et la Syrie: résistance obstinée au Liban sud". Le Monde Diplomatique, No. 548 (novembre 1999), pp. 12-13.

- Dagher, Carole. "Syrie-Liban: les jeux ne sont pas encore faits". Confluences Méditerranée, no. 9 (hiver 1993-1994), pp. 155-160.

- Eisenberg, Laura Zittrain. "Israel's south Lebanon imbroglio". Middle East Quarterly, 4:2 (June 1997), pp. 61-69.

- Ellis, Kail C. "Lebanon: the struggle of a small country in a regional context". Arab Studies Quarterly, 21:1 (winter 1999), pp. 5-25.

- Eshel, David. "The Golan Heights: a vital strategic asset for Israel". Israel Affairs, 3:3 & 4 (spring/summer 1997), pp. 225-238.

- Hinnebusch, Raymond A. "Does Syria want peace? Syrian policy in the Syrian-Israeli peace negotiations". Journal of Palestine Studies, 26:1 (autumn 1996), pp. 42-57.

- Hof, Frederic C. "The line of June 4, 1967". Available. Online. Internet www.mideastinsight.org

- Hof, Fredric C. "The water dimension of Golan Heights negotiations". Middle East Policy, 5:2 (May 1997), pp. 129-141.

- Al-Moualem, Walid (Interview). "Fresh light on the Syrian-Israeli peace negotiations". Journal of Palestine Studies, 26:2 (winter 1997), pp. 81-94.

- Al-Moualem, Walid (Interview). "Quatre années de négociations entre la Syrie et Israel". Revue d'études palestiniennes, No. 62= No. 10 (hiver 1997), pp. 16-26.
- Muslih, Muhammad. "The Golan: Israel, Syria and strategic calculations". The Middle East Journal, 47:4 (autumn 1993), pp. 611-632.
- Norton, Augustus Richard. "(In) security zones in South Lebanon". Journal of Palestine Studies, 23:1 (autumn 1993), pp. 61-79.
- Norton, Augustus Richard. "Lebanon's conundrum". Arab Studies Quarterly, 21:1 (winter 1999), pp. 41-53.
- Picard, Elizabeth. "La Syrie et le processus de paix". Monde Arabe Maghreb Machrek, No. 158 (octobre-decembre 1997), pp. 56-69.
- Pipes, Daniel. "Is Damascus ready for peace?" Foreign Affairs, 70:4 (fall 1991), pp. 36-52.
- Pipes Daniel. "Understanding Asad". Middle East Quarterly, 1:4 (December 1994), pp. 49-60.
- Seale, Patrick. "Syria and Israel: no progress towards peace". Middle East International, no. 565 (19 December 1997), pp. 17-18.
- Seale, Patrick with Linda Butler. "Asad's regional strategy and the challenge from Netanyahu". Journal of Palestine Studies, 26:1 (autmn 1996), pp. 27-41.
- Sirriyeh, Hussein. "Lebanon in search of a viable settlement". Israel Affairs, 4:2 (winter 1997), pp. 112-129.
- Zisser, Eyal. "Negotiations across the Golan Heights: Asad inches toward peace". Middle East Quarterly, 1:3 (September 1994), pp. 37-44.

ببليوغرافيا مختارة
المفاوضات على المسارين اللبناني - السوري

- حيدر، محمود. لبنان في تحولات المشروع الإسرائيلي (من اتفاقية الهدنة ٤٩ إلى تفاهم نيسان ٩٦). بيروت: المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، ١٩٩٨.
- سويد، محمود. الجنوب اللبناني في مواجهة إسرائيل: ٥٠ عاماً من الصمود والمقاومة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨.
- شولتزه، كيرستين. دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان؛ ترجمة أنطوان باسيل. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٨.
- كيوان، مأمون وعبده الأسدي. قضية الجولان: هضبة الإشكاليات وفجوات الحلول المحتملة. دمشق: دار النمير، ١٩٩٦.
- لبنان. مجلس النواب. حروب إسرائيل ضد لبنان (نصوص ودراسات). بيروت: مجلس النواب، ١٩٩٧.
- أبو ستة، سلمان. "عن المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية: أي حدود بين سورية وفلسطين وإسرائيل؟ " الحياة، ع ١٣٣١٣ (٢٠ آب ١٩٩٩)، ص ١٤ .
- أبو عامود، محمد سعد. "لبنان كمعمل اختبار لتفاعلات التسوية السلمية في الشرق الأوسط" . السياسة الدولية، ٣٢: ١٢٥ (تموز ١٩٩٦)، ص ٩١ - ٩٦ .
- حميدي، ابراهيم. "لمناسبة استعداد باراك استئنافها من حيث توقفت: المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية: ماذا تحقق؟ وماذا بقي من اتفاق السلام؟ " الحياة، ع ١٣٢٢٣ (٢٢ أيار ١٩٩٩)، ص ٣ .
- سرور، مصطفى. "روايات رابينوفيتش وسافير وبايبس عن المفاوضات مع سورية: من تعهد رابين إلى انهيار نتنياهو" . الوسط، ع ٣٩٥ (٢٣ آب ١٩٩٩)، ص ١٨-٢١ .
- سويد، محمود. "موقف إيهود باراك من مسألتي الجولان والجنوب اللبناني" . مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ٣٩ (صيف ١٩٩٩)، ص ١٧٠ - ١٧٥.
- سيل، باتريك. "حوار عن الجولان مع الجنرال أوري ساغي" . الحياة، ع ١٣٢٦٣ (١ تموز ١٩٩٩)، ص ٣ .

- سيل، باتريك. "ماذا تريد إسرائيل من لبنان؟ " الحياة، ع ١٢٨٣٠ (٢٠ نيسان ١٩٩٨)، ص ١٧ .
- سيل، باتريك. "هل اقترب السلام بين سورية وإسرائيل؟ " الحياة، ع ١٣٢٥٦ (٢٤ حزيران ١٩٩٩)، ص ١ و ٦ .
- عبد الوهاب، أيمن السيد. "سوريا بين المواجهة الحتمية وتغير المعادلة التفاوضية" . السياسة الدولية ٣٣، ع ١٢٨ (نيسان ١٩٩٧)، ص ١٣١ – ١٣٤.
- العريضي، غازي. "من القرار ٢٤٢ إلى القرار ٤٢٥ تفسير إسرائيلي واحد، ١: قرار دولي لإخراج إسرائيل أم لإحراج لبنان؟ " الحياة، ع ١٢٧٦٠ (٨ شباط ١٩٩٨)، ص ١٧ .
- العريضي، غازي. "من القرار ٢٤٢ إلى القرار ٤٢٥ تفسير إسرائيلي واحد، ٢: كيف يمكن لبنان أن يتعامل مع المفاوض الإسرائيلي؟ " الحياة، ع ١٢٧٦١ (٩ شباط ١٩٩٨)، ص ١٧ .
- محجوب، عمر. "مسارات التسوية بعد مدريد والمتغيران الإسرائيلي واللبناني" . شؤون الأوسط، ع ٥٨ (كانون الأول ١٩٩٦)، ص ٥٣ – ٦٣.
- المصري، شفيق. "الضوابط القانونية للصراع اللبناني ـ الإسرائيلي" . شؤون الأوسط، ع ٨٠ (شباط ١٩٩٩)، ص ١٥-٢٥ .
- المعلم، وليد (مقابلة). "حقائق المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية" . مجلة الدراسات الفلسطينية، ع ٢٩ (شتاء ١٩٩٧)، ص ١٦ – ٢٨ .
- هوف، فريدريك. "ترسيم خط ٤ حزيران ١٩٦٧" . الحياة، ع ١٣٢٨٦ (٢٤ تموز ١٩٩٩)، ص ٩ .
- هوف، فريدريك. "خطوط قتال أم حدود سلام؟ " الحياة، ع ١٣٣٦٥ (١١ تشرين الثاني ١٩٩٩)، ص ٩ .
- هوف، فريدريك. "دور جنوب لبنان في عملية السلام" . الحياة، ع ١٢٤٨٣ (٤ أيار ١٩٩٧)، ص ١٧ .
- هوف، فريدريك. "هل تعهد رابين إعادة الجولان إلى سوريا؟ " الحياة، ع ١٢٩٢٩ (٢٨ تموز ١٩٩٨)، ص ١٥.

- د. علي فاعور ، جنوب لبنان الطبيعة والانسان ، ج ١ ، بيروت ١٩٨٥ .
- د. عصام خليفة ، الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨-١٩٣٦ ، بيروت ، ١٩٨٥ .
- تحقيق د. فارس ساسين ، القرار ٤٢٥ ، دار النهار للنشر ، ١٩٩٦ .
- ماجد كيالي ، التسوية وقضايا الحلّ النهائي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الامارات ، ١٩٩٨ .
- شمعون بيريز ، الشرق الأوسط الجديد ، دار الجليل ، عمان ، ١٩٩٤ .
- سمير الزين ونبيل السهلي ، القدس معضلة السلام ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ١٩٩٧ .
- منير الهور ، وطارق الموسى ، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية (١٩٤٧-١٩٨٥) ، دار الجليل، عمان ، ١٩٨٦ .
- حسن العبد الله ، الأمن المائي العربي ، بيروت ، ١٩٩٢ .
- المنتدى ، السنة الأولى ، آب ، ١٩٨٦ (الأمن المائي العربي) .
- مجلة العلم والتكنولوجيا ، معهد الانماء العربي ، عدد خاص ، ١٩٨٩ .
- المستقبل العربي ، العدد ١٠٠ ، (حسين ابراهيم ، المياه في الشرق الأوسط) .
- بحوث استراتيجية ، العدد صفر ، شتاء ١٩٩١ (المياه في الشرق الأوسط) .
- السياسة الدولية ، ابريل (نيسان) ، ١٩٩١ (أزمة المياه في الشرق الأوسط وأفريقيا) .
- أليشع كالي ، المياه والسلام وجهة نظر اسرائيلية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ترجمة رندة حيدر ، ١٩٩١ .
- عفيف البزري ، اسرائيل والمياه العربية ، دار الحقائق ، بيروت ١٩٨٤ .
- الثقافة العالمية ، ملحق العدد ١٢ ، السنة ٢ (سياسة اسرائيل المائية) .
- أوري ديفيس ، أنطونيا ماكس ، جون ريتشاردسون ، السياسة المائية لاسرائيل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط٢ ، بيروت ١٩٩٦ .
- المهندس صبحي كحالة ، المشكلة المائية في اسرائيل ، وانعكاساتها على الصراع العربي الاسرائيلي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ط٢ ، بيروت ١٩٨٦ .
- المنابر ، العدد الأول ، آذار ١٩٨٦ ، أزمة المياه في اسرائيل .
- الباحث العربي ، العدد ٢ ، ١٩٨٥ ، العدد ٦ ، كانون الثاني- نيسان ١٩٨٦ .
- صامد الاقتصادي ، السنة ٣ ، العدد ١٦ ، ١٩٨٠ (مياه الليطاني ، محمد شحرور) .
- د. نبيل السمّان ، حرب المياه من الفرات إلى النيل ، لا تاريخ .

- د. عصام خليفة ،لبنان المياه والحدود ١٩١٦-١٩٧٥ ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- مركز دراسات الشرق الأوسط ، المعاهدة الأردنية - الاسرائيلية ، دار البشير ، عمان ، ١٩٩٤ .
- هيثم الكيلاني ، التسوية السلمية للصراع العربي-الاسرائيلي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات ، ١٩٩٦ .
- مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، مشكلة المياه في الشرق الأوسط ، ٢ ج ، بيروت، ١٩٩٤ .
- مجموعة من الباحثين ، الوسط والأطراف ، مقاربة شاملة لمياه الشرق الأوسط ، دار النهار للنشر، بيروت ، ١٩٩٨ .
- المهندس زياد الحجار ، المياه اللبنانية والسلام في الشرق الأوسط ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٧ .
- طارق المجذوب ، لا أحد يشرب ، دار رياض الريس للنشر ، بيروت ١٩٩٨ .
- جي. أ. آلن وشبلي الملاط ، المياه في الشرق الأوسط ، دمشق ، ١٩٩٧ .
- بيتر روجرز وبيترليدون ، المياه في العالم العربي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات ، ١٩٩٧ .
- جويس ستار ، معاهدات حول مياه الشرق الأوسط ، دار الأهالي ، دمشق ، ١٩٩٩ .
- فتحي علي حسين ، المياه وأوراق اللعبة السياسية في الشرق الأوسط ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩٧ .
- د. نبيل سمان ، المياه وسلام الشرق الأوسط ، لات .
- د. نبيل سمان ، طريق السلام الاسرائيلي ، دمشق ، لات .
- جويس ستار ودانييل شول ، السياسة الأميركية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٥ .
- شريف الموسى ، المياه في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٩٧
- د. عدنان السيّد حسين ، الاحتلال الاسرائيلي في لبنان الاقتطاع ومسألة الانسحاب ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- البروفسور موشيه برافر ، حدود أرض اسرائيل في الماضي والحاضر والمستقبل ، دار الجليل للنشر ، عمان ، ١٩٨٩ .
- عادل محمود رياض ، الفكر الاسرائيلي وحدود الدولة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٩ .
- محمود سويد ، الجنوب اللبناني في مواجهة اسرائيل ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، ١٩٩٨ .

من دراسة د. منذر جابر حول الجنوب المحتل

ظل خط الهدنة اللبناني - الاسرائيلي على الحالة التي تكرس عليها في تخطيط الحدود في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥١، وكان الدور الاسرائيلي يقتصر على «شريط» ناري يمنع الفلاحين اللبنانيين طوال الخمسينيات والستينيات في العديد من مناطق الحدود، من استثمار املاكهم الحدودية (...).

كانت الاشارة الاولى عن تقدم اسرائيلي من تلال حدودية لبنانية، والتمركز فيها، في صيغة نفي اسرائيلي لمثل هذه التهمة، في ٢٥ آذار ١٩٧٠. ولكن اهالي المنطقة الحدودية يذكرون حادثة التمركز تلك في محلة تعرف (بالباط) على الحدود الشرقية الجنوبية لعيترون. وقد توالت عمليات «تصحيح» الحدود، قرب العديسة في ١ ايار ١٩٧٠، وعمليات افتتاح طرقات داخل الأراضي اللبنانية والسيطرة عليها، قرب كفر شوبا في ١٩ تشرين الثاني ١٩٧٠، وقرب مروحين ورميش في ٣ ايلول ١٩٧١، وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٧١ في منطقة ما بين رامية وعيتا الشعب، حيث تدخل الطريق وسط حرج تابع للاملاك العامة اللبنانية، وكذلك عمليات مد الاسلاك الشائكة واقامة الحواجز الثابتة قرب العديسة بدءا من ١٧ كانون الاول ١٩٧١. وقد توالت مثل هذه الاعمال والاقامات حتى اصبحت المراكز الاسرائيلية الثابتة في ٣ آب ١٩٧٢، وعلى طول الحدود اللبنانية، ١٨ مركزا، تقع بأغلبيتها مع الطرق التي تربطها، داخل الأراضي اللبنانية.

كانت حدود القضم الاسرائيلي حتى مطلع السبعينيات، عند حدود المراكز العسكرية الاسرائيلية. ولكن هذه الحدود، وبدءا من ايار ١٩٧٤، اصبحت عند اقدام اعمدة الاسلاك المكهربة الشائكة، التي نصبتها اسرائيل شريطا مكهربا ثانيا داخل

....

الصحافية الواردة، وكما يلاحظ العابرون اللبنانيون الطريق الحدّي الفاصل. ومع حلول شهر آب من السنة نفسها كانت هناك اربعة اطواق من الاشرطة المكهربة ترتصف داخل الاراضي اللبنانية، بعرض فاصل يساوي ٨ امتار بين الشريط والآخر.

تتابعت عمليات القضم في سنة ١٩٧٥ وسنة ١٩٧٦، وكانت ما زالت مختارة وفي زوايا محددة تروق للعين العسكرية او الزراعية. ولم تجد رمايات الجيش اللبناني نفعا في دَفع الخطوات الاسرائيلية، فقد تبادل «الجيش اللبناني الرمايات مع القوات الاسرائيلية التي كانت تغير في الحدود عند الاشارة ١٩، وعلى بعد ٣٠٠ م منها داخل الحدود اللبنانية». وكان الجيش اللبناني قبلا في ٨ نيسان ١٩٧٥، قد نجح في منع اسرائيل من ضم بئر بليدا. ولكن اسرائيل سرعان ما عادت بعد مدة وأدخلته طي سياجها الشائك، مفسحة ممرا امام طالبي الماء، مشكلة بذلك أول بوابة موسمية من بوابات «الجدار»، وتحديدا في فصل الصيف، مع تتابع انقطاع المياه

نتيجة فوضى الادارة مع بداية احداث لبنان واستمرار التقنين مع الاعطال الدائمة في محطات توليد الكهرباء ومحطات ضخ المياه داخل الشبكات الموصلة.

طال القضم في هذه المرحلة وفق التقديرات الصحافية الواردة مساحات غير مقدرة من الاراضي بين الظهيرة ويارون في ٢١ كانون الثاني ١٩٧٥ و١٨٣ دونما من بلديا، و٣٩٠ دونما من خراج بلدتي رامية ومروحين، و٢٨٣ دونما من يارين، و٢٠ دونما من خراج بلدة ميس الجبل، الى مساحات غير مقدرة من العديسة وكفركلا. وفي سنة ١٩٧٦ كانت اهم المساحات المقضومة مئة دونم من مارون الراس، و١٩٠ دونما من اراضي عيترون الى خمسين دونما من الظهيرة (...).

الاقتطاع

وبدون الدخول في تفاصيل الاقتطاع على مدار سني الاحتلال، فإنه يمكننا رسم الاطار التالي للشريط الارضي المقتطع من الطرف الجنوبي للشريط الحدودي المحتل كما يتحدد في الوقت الراهن حسب ما يقدره ويعاينه الحدوديون المقيمون.

يشمل الاقتطاع شريطا ينطلق في طرفه الغربي من منطقة الناقورة، بمتوسط عرضي بين ٢٠٠ و٣٠٠ م، حتى منطقة علما الشعب - البطيشية، حيث يتابع مع ضيق عرضي ما بين يارين - مروحين ورامية، فيصل الى حدود الـ ١٥٠ - ٢٠٠ م، اذ يقف عمران هذه القرى في وجه تعرضه. يتابع معاودا عرضه الاول في نواحي عيتا الشعب، مع انفراج يلي ذلك فيصل الى حدود الكلم ما بين رميش ويارون، حيث يزداد بعد ذلك انفراجا في الصفحة الجنوبية والشرقية لمرتفع مارون الراس، ويتابع منفرجا الى حدود الـ ١,٥ كلم في ما بين مارون الراس وعيترون. ثم يعود الى انفراج ما بين ٣٠٠ و٤٠٠ م مع امتداد شرقي عيترون وبليدا وميس الجبل وحولا ومركبا. بعد ذلك يعترض عمران بلدة العديسة مسيرته داخل الاراضي اللبنانية فينكفئ مجددا الى مستعمرة مسغاف عام، ليعاود دخوله الاراضي اللبنانية في جهات كفر كلا وتل النحاس.

مع سهل مرجعيون يتخذ الشريط المقتطع عرض الـ ٥٠٠ - ٦٠٠ م في ما بين مرجعيون والخيام، الى زيادة بسيطة مع الاقتراب من نبع الوزاني حيث يصل الى مزرعة المجيدية ويلتحق بركب الطريق والاقتطاع في منطقة العرقوب.

انطلاقا من هذه الأبعاد، تراوح المساحة المقتطعة من هذه القطاعات الثلاثة والمسورة داخل الأسلاك والمكهربة بين ٣٠ و٤٠ كلم٢.

مزارع شبعا

وشكلت مزارع شبعا الحلقة الاولى والكبرى في مسلسل الضم والاقتطاع. وتمتد هذه المزارع في الطرف الشمالي الشرقي لمنطقة العرقوب على مساحة تمتد عن الـ

. . . .

اجتاحتها اسرائيل مع وقف اطلاق النار بعد حرب حزيران ١٩٦٧، فاستولت في ١٥ حزيران على ست مزارع (مغر شبعا، خلة غزالة، ظهر البيدر، رويسة القرن، جورة العقارب، فشكول) وهجرت معظم سكانها، بعدما قتلت المواطن شحادة احمد موسى وجرحت العشرات واحرقت المواسم.

في ٢٠ حزيران احتلت ثلاث مزارع (قفوة، زبدين، رمتا)، وفي ٢٥ حزيران استكملت اسرائيل اجتياحها للمزارع المتبقية (بيت البراق، الربعة، برختا التحتا، برختا

الفوقا، كفر دورة، ومراح الملول). وعمدت ظهر ٢٦ حزيران، الى تهجير كامل سكان المزارع وتفجير منازلهم وزرائب مواشيهم وآبار المياه.

في آب ١٩٦٧ جرفت اسرائيل الحقول والبساتين وغيرت معالم المزارع، ثم اقدمت على احتلال مزرعة بسطرة، لتبدأ في صيف ١٩٧٢ عملية الضم لـ ٨٠٪ من مساحة المزارع بعد احاطتها بالاسلاك الشائكة والمكهربة. وقد ادت هذه العملية فعليا الى تدمير ٨٠٠ مسكن في هذه المزارع، والى طرد ٤٠٠ عائلة كانت تسكنها بشكل دائم، و٥٠٠ عائلة كانت تقيم فيها موسميا، وادت الى منع ٦٠٠٠ عائلة من استثمار ملكياتها فيها.

وبعدما استكملت اسرائيل ضم هذه المزارع، عمدت في سنة ١٩٨٥ الى بناء ثلاث مستعمرات، وضع حجر الاساس لها الحاخام الاسرائيلي مئير كهانا، وقد خصصت مستعمرتان الاولى في رويسة النعمان والثانية في زبدين لتوطين اليهود الفلاشا، فيما خصصت المستعمرة الثالثة في خراج مزرعة مراح الملول للسياحة والتزلج.

ولم يتوقف احتلال اسرائيل سنة ١٩٦٧ في العرقوب على المزارع وحدها، فقد امتدت الى غير منطقة من العرقوب: وادي الخنسا، البحاصير، رويسة بيت الراس، رويسة السماق والجبل الأحمر وجبل الروس، اضافة الى منطقة مشهد الطير التابع للأوقاف الاسلامية. وهذه المناطق تمتد من خراجات كفر شوبا وكفر حمام وشبعا باتجاه القنيطرة.

وفي غمرة المواجهة الاسرائيلية - السورية سنة ١٩٧٣، اقتطعت اسرائيل في مرتفعات جبل الشيخ العديد من المواقع اللبنانية، اهمها في خراج بلدة شبعا: جورة العليق وبركة النقار والسواقي وتلة السدانة، الواقعة بين شبعا والهبارية، وتتميز بموقعها الاستراتيجي المهم الذي يطل على القطاع الشرقي كله، وصولا الى محيط قلعة الشقيف ومنطقة النبطية.

سنة ١٩٧٥ تقدمت اسرائيل شمالي شرق كفر شوبا من جبل الشميس الذي يشرف على عموم القطاع الشرقي. وباحتلاله صارت كفر شوبا في وضع عسكري بالغ الحرج، وصارت سائر منطقة العرقوب ومرجعيون تحت التهديد الجدي.

هذه الأراضي المقتطعة من العرقوب (خارج حالة المزارع)، كانت قد تكرست، امام الدوريات الاسرائيلية،

. . . .

مزرعة شانوح مرورا ببيادر حيفا جنوب شرق كفر شوبا).

واستكمالا لاقتطاع تام لمزارع شبعا، اقدمت اسرائيل في موازاة السيطرة على المنطقة المنوه عنها في محيط حواضر العرقوب، الى إحكام السيطرة على كامل المزارع بطرد من تبقى فيها من سكان، عن طريق تخييرهم ما بين ترك هذه المزارع واخلائها قسرا مدة لا تتجاوز العشرة ايام، وبين الموافقة على امضاء صكوك البيع وقبض التعويضات والمغادرة مع بلاغ حاسم في هذا الامر: «سواء قبضتم ام لم تقبضوا، اسرائيل قررت ضم المزارع. فقد صدر قرار عن القيادة العسكرية يقضي بضم المزارع». جوبه هذا العرض برفض قاطع. وفي صباح ٢١ نيسان ١٩٨٩ نفذت اسرائيل تهديدها وجمعت القلة الباقية من السكان (٦٠ عائلة) في حدود الـ ٣٠٠ شخص. كرر القائد الاسرائيل طالبا منهم الموافقة على عرضه السابق، بضرورة القبول بالبدل المالي عن املاكهم. رفض الاهالي مجددا، وعلى وقع اطلاق النار

غادر الاهالي على البغال الى شبعا عبر مسالك جبلية وعرة، من دون ان تنفع في رد ذلك تحركات وزارة الخارجية اللبنانية (...) لا بل ان اسرائيل تابعت خطوتها بضم مزرعتي بسطرة وفشكول آخر حبات مزارع شبعا وادخالهما مع غيرهما من المناطق البتراء من العرقوب، ضمن الحزام الذي يزنرها بدءا من قرية الغجر - المجيدية وصولا الى امتداد الطرف الغربي لمزارع شبعا مرورا بخراج بلدة الماري.

الملاحظات

يستدعي الحديث في الأراضي المقتطعة الملاحظات التالية:

١ - ان الاراضي المقتطعة، تمثل الصفوة من الاراضي الزراعية المنبسطة الواسعة بين منفرجات وسفوح تلال الشريط الحدودي المحتل، وهذا ما اسبغ عليها، بأغلبيتها، في التسمية المحلية كلمة مرج، وهي تغطي الاقسام المقتطعة كافة، من رامية وعيتا الشعب ورميش ويارون ومارون الراس وعيترون وبليدا وميس الجبل، بالاضافة طبعا الى النواحي المضمومة من مرج الخيام ومرجعيون، التتمة الجنوبية لسهل البقاع، او التتمة الشمالية لسهل الحولة، والملقب في الحالتين «بجورة الذهب». هذا الوضع، يرتب علينا في احتساب مردود هذه المنطقة المقتطعة، في اقتصاديات الشريط الحدودي المحتل، اعتبارا خاصا يتعدى كثيرا نسبة مساحتها من اجمالي مساحة الشريط.

وتفيض من جهتها منطقة مزارع شبعا بخيراتها، بزيتونها الروماني حيث تقدر كمية حملان الشجرة الواحدة ما بين ٣٠٠ و ٤٠٠ كلغ من الزيتون، اضافة الى كروم العنب والفستق الحلبي والتفاح والخوخ، والى الثروة الحيوانية التي كانت تقدر بـ ٥٠٠ ألف رأس ماعز و ١٠٠ ألف رأس غنم الى وفرة من الابقار، والبغال وسيلة النقل الاساسية.

٢ - ان هذه المساحات المقتطعة تشمل فقط الاراضي التي تحددت بالطريق الحدي في خارطة «الحدود

....

العديد من المراكز العسكرية الاسرائيلية القائمة داخل الاراضي اللبنانية وعلى تماس مع المنطقة المقتطعة (على سبيل المثال: موقع كحيل المطل على عيترون، تلة الشريقي المطلة على الخيام، تلة رادار شبعا، مثلث الرجمين، مبنى اذاعة «صوت الأمل» في سهل الدردارة، معسكر تدريب المجيدية) (...).

٣ - مع كل ما مر من قرائن حول الخطوات الاسرائيلية في مرحلتي القضم والاقتطاع بدءا من اوائل السبعينيات (...) فقد ظل امر الاقتطاع والضم معلقا ما بين طلب لبناني «محايد»، وبين تحقيق «هادئ بارد» يقوم به فريق المراقبين الدوليين حتى تقضى امر الاقتطاع بالشكوى الاخيرة في ٢٥ آذار ١٩٩٠ مع إقدام اسرائيل كما سبق ورأينا، على تسوير آخر مزرعتين من مزارع شبعا.

٤ - مع اقدام اسرائيل على اقتطاع مزارع شبعا وضمها باكرا ومنذ سنة ١٩٦٧، فإن الاشارة الرسمية الاولى عن احتلالها كانت في الكتاب الذي اعدته وزارة الاعلام ١٩٨٢ «لبنان، مأساة وصمود». وعلى هذه القاعدة من تناسي الدولة، كان اهالي المزارع يتابعون تحركهم منذ سنة ١٩٦٧ في اتجاهين: الاول ويهدف الى الحصول على اعتراف الدولة بأن مزارعها محتلة، وبأنها بالتالي مشمولة بقرارات الامم المتحدة

الداعية الى انسحابها من كافة الاراضي اللبنانية المحتلة، وتحديدا القرار ٤٢٥. وبدون العودة الى ما ثبت بالدعوات واللقاءات التي اقامها ابناء او جمعيات من العرقوب في هذا لاصدد، نكتفي بالاشارة الى المؤتمر الصحافي الاخير الذي عقدته هيئة ابناء العرقوب في ٢٠ تموز ١٩٩٧، اي بعد ثلاثين سنة من الاحتلال وفيه مطالبة بتفسير للقرار ٤٢٥ على المستوى اللبناني «تفسيرا حاسما ملتزما العمل على اجلاء اسرائيل عن اراضي العرقوب المحتلة قبل اجتياح ١٩٧٨، وفي طليعتها مزارع شبعا».

أما اتجاه العمل الثاني في لقاءات اهالي العرقوب مع المسؤولين اللبنانيين، بناء على «مواعيد» مسبقة، فهو تأكيد ملكيتهم لمزارعهم. فقد طلبت السلطات اللبنانية بعدما باشرت اسرائيل باحتلال المزارع وطرد السكان منها، من كل من له املاك في مزارع شبعا ان يبلغ اسمه والمساحة التي احتُلت من املاكه واسم هذه الاراضي. وفتحت لذلك سجلات في مخفر درك شبعا واستمر المخفر في تسجيل الاسماء واجراء الاحصاءات تلك حوالى ٣ أشهر... ان اصحاب المزارع لديهم شهادة قيد لأملاكهم من امين السجل العقاري في صيدا ويعود تاريخ هذه الملكيات الى العهد العثماني والى سنوات ١٩٤٧، ١٩٥٠، ١٩٥٢، ١٩٥٤، ١٩٥٦.

٥ - لم يشكل الانتماء الطائفي، او المواقف السياسية لبعض القرى الحدودية، في مواقفها السابقة من الفلسطينيين او في ايجابيتها حيال تقديمات «الجدار» العسكرية والتموينية، او في انخراطها الكثيف في القوات الحدودية في مرحلتيها الحدّادية واللحدية، لم يشكل ذلك اية حصانة او شفاعة امام موسى اقتطاع الاراضي. ففي التوقيت، كانت مزرعة البطيشية التابعة للوقف الماروني، من أولى المناطق التي بكرت اسرائيل في قضم عقاراتها. كان ذلك في ايلول ١٩٧٥، حيث قضمت مساحة تعادل ٢٥٥ دونما. وفي متابعة الاقتطاع كانت البطيشية كذلك من المناطق التي ظل يفري فيها الاقتطاع الاسرائيلي، حيث يؤكد الناطق الرسمي باسم قوات الامم المتحدة بأن اسرائيل اقدمت اواخر ايلول ١٩٩٥ على تسوية مساحة من ارض البطيشية بطول ١٠٠٠ م وعرض ٢٠ مترا.

وفي سياق ذلك كان حال رميش (المسيحية)، شأن احوال يارين او رامية او غير قرية اسلامية مجاورة. وكذلك كان حال علما الشعب (المسيحية)، التي لم تفترق اخبار قضم الاراضي فيها عن اخبار اراضي نديدتها في «اسم العائلة» عيتا الشعب (الشيعية). وقد كان لعمق

....

خسارة البلدتين في خراجهما، ان قامت فيهما، تظاهرات احتجاج واضرابات متزامنة، لا بل ان ردة الفعل الاسرائيلية، لم تساو بين البلدتين، فقد تبكلت على علما الشعب اكثر منها على عيتا الشعب. ففي الوقت الذي كان فيه الانتقام الاسرائيلي من الثانية اعتقال ١٠ اشخاص بعد تظاهرة الاحتجاج على قضم الأراضي، كان الانتقام من الاولى «قطع مياه الشفة عنها، وطرد ٢٥ فتاة من بناتها من اعمالهن في الاراضي المحتلة انتقاما من الاهالي».

٦ - ان العوائق والحواجز الفعلية في الشريط الحدودي المحتل، حتى الآن، امام مخططات الاقتطاع والضم الاسرائيلية، والتي لم تستطع الخطوات الاسرائيلية تجاوزها ووطأها، تكمن، من ناحية، في الطريق «الدولية» الحدودية اللبنانية التي تشكّ القرى الحدودية المباشرة (قرب الظهيرة، حولا،

العديسة، كفر كلا)، وتكمن من ناحية ثانية، في مواقع قوات هيئة الامم المتحدة من مراقبي خط الهدنة اللبناني - الاسرائيلي (قرب مركبا، مروحين، الخيام)، وتكمن من ناحية ثالثة، وهي الأهم، في حدود عمران القرى الحدودية، فقد توقفت عمليات القضم في العديد من الاماكن، عند حدود البيوت السكنية (العديسة، حولا، مركبا، كفر كلا، رامية، الظهيرة، مروحين). وقد عرفت العديد من القرى الحدودية بدءا من سنة ١٩٧٨، اي بعد اجتياح شهر آذار تمددا واسعا في خراجها العمراني، بعد انكفاء وضغط سكنيين باتجاه نواة البلدة وحاراتها المكتظة، مع وجود المقاومة الفلسطينية بدءا من اواخر الستينيات حيث كانت السكنى المنفردة عامل رهبة وخوف من استفراد المنزل واصحابه من قبل زوار الليل: عمليات الكوماندوس الاسرائيلية المفاجئة (...).

القضم من الخارج

يعود منير ابو فاضل، نائب رئيس مجلس النواب الأسبق، الى سنة ١٩٦٩ ليسجل توجسا بشأن عمليات بيع للأرض بأسماء مستعارة، وخصوصا في المنطقة الجنوبية في لبنان: «نبهت الحكومة بكتاب خطي الى ذلك، وقلت بأن بعض الاشخاص يشترون الاراضي لشركات في جنيف ولندن وباريس لحساب الصهيونية العالمية. وفي اوائل سنة ١٩٧٥ بيعت قطعة ارض كبيرة في منطقة صور والناقورة الى وسيط لبناني، وسجلت الارض باسمه مع ان عملية البيع تمت لحساب شركة صهيونية».

يندرج هذا الموقف من ظاهرة بيع الاراضي في الجنوب في خانة الموقف المتخوف من التوطين ومن انعكاساته على مجمل البنية الاهلية. وكانت الاتهامات في هذا السياق تتحدث عن شراء الاراضي من خلال كونه مدخلا الى جعل التوطين امرا واقعا. وقد وصل التخوف مما يشاع عن عمليات شراء مساحات واسعة من الاراضي في الجنوب في سنوات السبعينيات الاولى، الى الحد الذي قررت فيه الرابطة المارونية تأليف لجنة لوضع دراسة حول هذه الظاهرة، مع ما يستتبع ذلك من اقتراحات.

ومع اهتزاز الادارة اللبنانية منتصف السبعينيات، واستنادا الى «المونة الإدارية» للعناصر المسلحة، صار سماسرة الاراضي في الجنوب الحدودي، اكثر ثقة بقدرتهم على تمرير الضروب العقارية وعلى اتمام الصفقات والتصرف بأشكال الملكية القائمة قانونا او عرفا، وتحديدا التصرف بممتلكات المشاع العامة، مما وضع هؤلاء في مواجهة مكشوفة مع الهيئات الاهلية، نقلت الموقف من بيوعات الاراضي من المستوى السياسي الرسمي الى المستوى الشعبي عموما.

والمثال الأبرز في هذا السياق، المشكلة التي قامت بين بعض اهالي بلدة طير حرفا، سنة ١٩٧٤، بعدما أشيع عن «بيع قطعة ارض واسعة لأحد الاجانب، يقال انه بلجيكي، وتدخل في هذه المشكلة قضية ترتبط بقسم من مشاع الدولة، ادعى بعضهم انه جرى بيعه، بصورة غير قانونية».

إن المسار الذي اتخذته هذه القضية من فشل لجان التحقيق الاولى التي شكلتها وزارة الزراعة «لمعرفة حقيقة المساحة المأخوذة من المشاع»، من اداء مهمتها، الى عجز اللجنة الفرعية التي شكلت ثانية عن متابعة التحقيق، مع وصولها «فعلا الى المنطقة»، الى تبريد القضية بانتظار هدوء الاوضاع ولو نسبيا «لمتابعة التحقيق»، كما صرح مدير عام وزارة الزراعة آنذاك، هذا المسار يدفع الى الظن، باتجاه الاسوأ في تقدير أبعاد ما يدور في الصفحات العقارية.

كان هذا الامر دافعا لكي يتقدم منير ابو فاضل في ٣ نيسان ١٩٧٥، باقتراح مشروع قانون يمنع بموجبه

البيع لأي اجنبي، مع السماح فقط باستثمار الارض غير الزراعية لبناء المصانع عليها تحت شروط قاسية.

وفي حمى الازمة اللبنانية، في وجهها الجنوبي مع اوج حرب الجنوب اواخر سنة ١٩٧٧، ومطلع ١٩٧٨، صارت اخبار بيع الأرض وشرائها، مادة نشرات اذاعية ومادة تتاهم كبير، ومادة تحقيقات رسمية يقوم بها التفتيش المركزي بعد تواتر معلومات حول وجود صفقات بيع لعدد من الشركات الاسرائيلية التي تتستر بأسماء اجنبية.

وبالرغم من هذه الاجواء ظل مشروع منع بيع الاجانب في أدراج مجلس النواب، لتبدأ لجنة الادارة والعدل في دراسته في ١٢ كانون الثاني ١٩٧٩.

وقد حملت مناقشات ذلك اليوم لهذا المشروع ارقاما مثيرة عن تملك الاجانب في الجنوب، فمن اصل «١١٢ معاملة عقارية بيعت بموجبها اراض في الجنوب هناك من بينها ١٠٠ معاملة لغير اللبنانيين قيمتها المالية نصف مليار ليرة لبنانية ومسجلة بقيمة ٧٤ مليون ليرة».

و«المعلومات التي توفرت للجنة الادارة والعدل، الى الاسعار الخيالية التي كانت تدفع، كانت تدل على ان القضية اكبر من ان تكون قضية محلية».

تغيب اخبار هذه الصفقات عن صفحات الصحف في الثمانينيات، وقد لا يعني ذلك توقفها، بقدر ما يعني هامشية ومحدودية التبادل مساحة وموقعا، او بقدر ما يعني «حسن» اتمامها وتمريرها من دون ضجة او رقابة. لكن في اوائل التسعينيات مع اجواء انطلاق المفاوضات العربية الاسرائيلية في مدريد، ومع اجواء التفاؤل الحثيث التي رافقتها في بعض مراحلها، عادت اخبار الشائعات عن صفقات عقارية يتم ابرامها على امتداد الشريط من الناقورة الى العرقوب مرورا بالوزاني والدردارة. ففي الناقورة يتحدثون عن ارتفاع اسعار الاراضي وعن مشاريع يخطط لها مستثمرون، وحتى عن بيع قطع من الأراضي من غير لبنانيين. وعادت الإشاعات عن بيوعات عقارية في منطقة العرقوب، تدفع بعض الهيئات الى مطالبة الدولة «بأن تتحمل مسؤولياتها وتمنع عمليات مصادرة الأراضي وتسجيلها لغير اللبنانيين، وتصدر مذكرات الى السلطات الرسمية المحلية في المناطق المحتلة والعرقوب، بألا تمنح للمشبوهين في تعاملهم مع الاحتلال الاسرائيلي تراخيص استثمار منتجعات ومنتزهات، حتى لا تتحول هذه الأماكن والمناطق الى مستعمرات صهيونية كما جرى في السنوات الماضية في بعض المناطق التي وضع يده عليها الصهيوني وليم روبنسون».

اما في منطقة جنوب العرقوب وحاصبيا وتحديدا في مزارع سلامية والدحيرجات وأبو زبلة والوزاني وعين عرب والخريبة وحلتا والمجيدية، فان الأصوات مرتفعة عاليا وبلهفة من سكان هذه المزارع، المهجرين منهم او المقيمين، مناشدين «الدولة اللبنانية العمل سريعا على إفشال خطة تقضي ببيع أراض واسعة في منطقة الوزاني وسهل الدردارة وهي مناطق ملاصقة للحدود. واننا نطلب من الدوائر العقارية في الجنوب عدم تسجيل نقل الملكية في هذه المناطق الحدودية، خاصة ان المعلومات تتحدث عن وجود وسطاء يشترون الأرض لصالح شركات اجنبية» (....).

ومع ان البت في حصول تلك الصفقات، يبقى في إطار الإثبات الحقوقي والقانوني، كون الصفقات تبقى مموهة ومغفلة في ألاعيب الوكالات والشركات الوهمية والأسهم، الا ان الاجواء العامة في تأكيد الصفقات، تشكل دافعا لإثارة هذا الامر والعمل على التثبت منه، خاصة ان نفي حصول بيوعات يدخل في خانة نفي «المريب» (...).

القضم من الداخل

الجانب الثاني في استهلاك أراضي الشريط المحتل، يتمثل في قضم الشريط الحدودي من داخله، بالاجهاز على ملكية أهاليه لأراضي شريطهم، مما يقطع بحبل «السرّة» الذي يربطهم به مقيمين كانوا أم مترحلين. واذا كانت بيوعات الأراضي في الشريط الحدودي المحتل تتم من منطوق اللعبة العقارية التي ترى في انتهاز الفرص السياسية او الامنية من تماسك او انقسام أم هدوء واضطراب، او في الفرص الشخصية من سفر او ضائقة مالية، سننا وقواعد في أسس العرض والطلب، فان مردودها على بُنى الشريط الحدودي ومستقبله لن يبقى في زاوية العقارية

او الاقتصادية. إذ على الرغم من ان هذه البيوعات تتم لحساب لبنانيين، ولا تثير محاذير ما أسميناه «القضم»، فانها تبقى تمثل خطرا جديا في انعكاساتها السياسية والاجتماعية والسكانية والاقتصادية (...).

ان الصفقات العقارية التي تمت في منطقة جزين في زمن الاحتلال تأتي في سياق الضائقة المعيشية، وفي سياق شعور بعضهم «بأن المنطقة لم تعد منطقته»، وفي كلتا الحالتين تأتي هذه الصفقات في سياق حركة ابن الشريط الحدودي المحتل في تأسيسه «لتاريخ» جديد خارج الشريط المحتل، اي خارج نشاته. وقد يكون هذا «الخارج» لبنانيا في العاصمة او في غير منطقة، حيث تستلزم ظروف الاقامة الجديدة الطارئة تأمين منزل للأولاد في سن الدراسة الجامعية غالبا، ولا يلبث هذا المنزل ان يتكرس في مدة قصيرة لاحقة، وامام ضغط الاحوال المادية، منزلا عائليا تلتحق به بقية العائلة المقيمة في الشريط المحتل تحاشيا لضايقات وأخطار الانتقال المتكرر والدوري ما بين الشريط وخارجه. ولكن الإقامة الجديدة غالبا ما تتطور في أمورها الى «تدبير مصلحة» تؤمن دخلا ماديا، وقد يستلزم الأمر بيع ما تبقى من عقارات، أراضي كانت أم بناء. وتأسيسا على هذا الاحتمال وحده، وحتى من دون الأخذ باحتمالات اخرى تدفع الى التخلي عن الملكيات في الشريط، لم يعد القطع مع روابط التملك في بلدات المنشأ داخل الشريط المحتل حالة نادرة او لافتة.

اما اذا كان «التأسيس» خارج الشريط المحتل، في اقامات العالم الجديد، في الاميركيتين او استراليا، فان القطع يكون اكثر حدة ويقطع في وريد الانتماء الى الوطن.

والأساسي في أمر البيوعات العقارية، وحتى لو لم تصل الى تصفية كاملة للملكية داخل الشريط، انها في السياق الذي تدور فيه، سياق السيطرة على مفاتيح الاقتصاد والسياحة الحدودية ومفاتيح شرايين النقل والمواصلات، تعني في التحليل الأخير «تشليح» أهالي الشريط المحتل، ومن خلال معاناتهم ظروف الاحتلال، اي طاقة او دور، وجعلهم في خارج او في هامش اللعبة الاقتصادية والعمرانية القائمة او الموعودة.

إن ما يطفو على وجه الصفقات العقارية في الشريط المحتل، ومن خلال المرويات والأخبار المتناقلة، ومن خلال التحقيقات الصحافية، يجعل من مناطق الناقورة (حيث يوجد عدة ملكيات تصل الواحدة منها الى حدود الـ٥٠٠٠ دونم) والوزاني والمجيدية ومرتفعات العرقوب ومنطقة جزين، الأسواق الرئيسية للمضاربات الناشطة، رهانا عليها في حال السلم، مناطق تبادل اقتصادي او تجمعات سياحية ترفيهية، او مناطق تحتضن مشاريع وخرائط المواصلات المودعة ادراج اولي الأمر في التخطيط والتنفيذ، ما بين الشريط المحتل والعمق اللبناني ساحلا وداخلا، وما ينعقد عنده من روابط مع الجوار الاقليمي في حالة السلم العتيد.

المجال العقاري في الشريط

بعد الحديث في مساحات الأرض التي اخرجت من تصرف اهالي الشريط الحدودي المحتل اغتصابا واقتطاعا إسرائيليا، او ابتياعا من اشخاص او هيئات تصب في مساقط وخطط خارج الشريط، كيف تبدو هيئة المجال العقاري الحيوي الذي يتحرك في خلاله ومن خلاله اهالي الشريط المحتل؟

يخرج في اطار هذا المجال الحيوي العقاري المساحات التالية:

١ - حزام الضفة الشمالية للشريط الحدودي المحتل، والتي تطل على باقي الجنوب اللبناني والشوف والبقاع الغربي. وتشكل المعابر من الشريط المحتل واليه اوتاد هذا الحزام الشمالية: معبر الحمرا - البياضة، معبر بيت ياحون فكفر تبنيت فكفر فالوس فباتر، المطل على وادي بسري، مرورا بمقلب جبل الريحان الشرقي المطل على البقاع الغربي، فمعبر زمريا، وحتى اخيرا، قمة جبل الزلقا، مسمار الحد بين مناطق سورية ولبنان والاحتلال الإسرائيلي.

يمتد هذا الحزام الشمالي على مسافة ١٥٠ كلم طوليا تقريبا. يطل فيها على رؤوس التلال ٥٩ موقعا عسكريا إسرائيليا او لحديا او مواقع مشتركة بين الاثنين، بمعدل وسطي يزيد قليلا على الـ٢ كلم بين نقطة موقع وآخر. أي ان

قطر عمل الموقع، او ارضه الموات هي الكلم الواحد، وهي أرض مستحرمة من إسرائيل على أية حركة او عمران، ومقفلة، من دون سابق انذار، باطلاق النار على أي عابر او أي متحرك، باستثناء نقاط العبور بالطبع. وفي حساب المساحة الاجمالية، فإن مساحة هذا الحزام تبدو في حدها الأدنى في حدود الـ٦٠ كلم٢.

٢ - تشكل المواقع العسكرية الـ٣٤ المتبقية داخل الشريط المحتل، دوائر ارض موات امام الرعي والزرع او القطاف او حتى امام العبور المدني. ولو أخذنا مساحة الحد الأدنى للموقع مع خراجه العسكري الكلم٢ الواحد، كان هناك مساحة اجمالية تساوي ٣٥ كلم٢ من الأرض المحرقة الميتة.

٣ - يحجز طريق الاقتطاع الإسرائيلي الشائك من الناقورة حتى المجيدية، مسافة ٢٠٠م على جانبه الشمالي باتجاه الأراضي اللبنانية يحظر الاقتراب منها، ويحكى عنها منطقة ملغمة. المساحة الاجمالية لهذه المنطقة الحرام في حدها الأدنى ٨٠ كلم (طول الحدود حتى المجيدية) × ٢٠٠=١٦ كلم٢.

٤ - الطرقات العسكرية، المعبدة منها وغير المعبدة، ولا تقل في طولها عن الـ١٥٠ كلم، بأرض مستحرمة على الجانبين، بمعدل ٤٠٠م. أي ان المساحة الاجمالية لأرضها الموات هي في حدود الـ٦٠ كلم٢.

انطلاقا من هذه الأرقام تكون مساحة الأراضي الخارجية عن نطاق الاستثمار في الشريط الحدودي المحتل، وحتى في الحد الأدنى المجاني من الاستثمار، ونعني به حد اللزينة والتشجير، هي في حدود الـ٣٢٠ كلم مربعا.

ومتابعة الحديث بالأرقام في ما تبقى من الشريط المحتل، ترينا أن إسرائيل أقامت، الى الحدود السياسية والأمنية وحدود المعابر والتواصل مع باقي الوطن، «الحد العقاري» بمعنى أنها جعلت الجنوبيين نزلاء سجن عقاري حدوده حدود القرى وخراجاتها الداخلية وحسب.

إن «خراج» القرية الداخلي، او حسب التعبير المحلي ارضها «الجدار»، وهو قطاع خارج اجمالا عن الاستثمار الزراعي ويقدر كمعدل وسطي بـ٣ كلم٢ مساحة عمران آهل. أي أن اجمالي مساحة الوسط الحدودي العامر: ١٠٧ (قرى) × ٣ كلم٢= ٣٢١ كلم٢. ليس هذا وحسب، بل ان مراكز الأمن الإسرائيلية، تأخذ من حضور هذه المساحة، وتشاطر الأهالي دواخل قراهم، فالثكنات العسكرية، داخل البلدات والقرى الحدودية (عدا مراكز الأمن الصغيرة)، تشل الاقامة والعمل في احياء كبيرة من بنت جبيل والخيام ومرجعيون وجزين وحاصبيا... وعلى هذا تكون المساحة على امكانية الحدوديين في الاستثمار الزراعي في حدود الـ٦٤٠ كلم٢ تنقسم بالتساوي بين اراضي الاستخدام العسكري الإسرائيلي والاستخدام السكني الحدودي، وإذا ما أضفنا الى هذا الرقم المساحات غير المقدرة للأراضي التي تشملها الصفقات العقارية لمشترين من خارج الشريط الحدودي المحتل، فإننا نستطيع القول بأن هذه المساحة تطوي ما يتعدى نصف مساحة الشريط المحتل والبالغة حدود الـ١٢٠٠ كلم٢. أما المساحة المتبقية وهي نصف مساحة الشريط المحتل في احسن الاحوال، فتبدو خارج الاستثمار في اقسام معتبرة منها لوعورتها، تضاريس ونتوءات (صفحة مجرى الليطاني، وبعض منطقة جزين او بعض العرقوب)، او لطبيعتها الصخرية الجرداء، او لكونها اراضي سليخا او مشاعا.

برنامج المؤتمر

الأربعاء في ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٩ — **الساعة**

كلمة الإفتتاح : أمينة المؤتمر الدكتورة تراز الدويهي حاتم — ٤،٣٠ – ٤،٣٥

المحور الأول : مفاوضات السلام : عبرَ الماضي وآفاق المستقبل — ٤،٣٥ – ٥،٣٠

رئيس الجلسة : معالي الأستاذ فؤاد بطرس

المحاضر : الدكتور ناصيف حتّي

مناقشة

المحور الثاني : ملفّ اللاجئين الفلسطينيّين — ٥،٣٠ – ٦،٤٥

رئيس الجلسة : السفير سيمون كرم

المحاضران : الدكتور فريد الخازن

الدكتور شفيق المصري

مناقشة / إستراحة

المحور الثالث : ملفّ المياه — ٧،٠٠ – ٨،١٥

رئيس الجلسة : الأستاذ حبيب صادق

المحاضران : الدكتور طارق المجذوب

الدكتور موسى نعمة

مناقشة

الخميس في ١٨ تشرين الثاني ١٩٩٩ — **الساعة**

المحور الرابع : ملف الحدود — ٤،٣٠ – ٥،٤٥

رئيس الجلسة : الدكتور عصام خليفة

المحاضران : الدكتورة دعد أبو ملهب عطاالله

الدكتور عدنان السيّد حسين

مناقشة / استراحة

المحور الخامس: مفهوم وحدة المسارين بين لبنان وسورية — ٦،٠٠ – ٧،٣٠

رئيس الجلسة : السفير عبد الرحمن الصلح

المحاضرون : الأستاذ سمير فرنجية

الأستاذ محمود سويد

الدكتور سمير قصير

مناقشة

توصيات المؤتمر — ٧،٣٠ – ٧،٤٥

لائحة أسماء الهيئة الإدارية في الحركة الثقافية – انطلياس
الدورة الثانية والعشرون ١٩٩٩-٢٠٠٠

الرئيس	: الأب انطوان راجح
الأمين العام	: جورج أبي صالح
أمين السرّ	: هيكل درغام
أمين المال	: منير سلامه
أمين النشاطات	: انطوان سيف
أمين الاعلام	: عصام خليفة
أمين المعرض	: جوزف هيدموس
أمين العلاقات العامة	: جوزف حوراني
أمين النشر	: إيلي الحجل
أمينة الفنون	: إليسار عازوري
أمين الشباب	: الياس كسّاب
أمينة المؤتمر	: تراز الدويهي حاتم
أمين المكتبة العامة	: زياد لطيف
أمينة الخارجية	: باسكال لحود
أمين الشؤون الداخلية	: حنا أبي حبيب
أمينة الشؤون الاجتماعية	: حياة الهاشم

لائحة أسماء الهيئة الإدارية في الحركة الثقافية - انطلياس

الدورة الثانية والعشرون ١٩٩٩-٢٠٠٠

الرئيس	: الأب انطوان راجح
الأمين العام	: جورج أبي صالح
أمين السرّ	: هيكل درغام
أمين المال	: منير سلامه
أمين النشاطات	: انطوان سيف
أمين الاعلام	: عصام خليفة
أمين المعرض	: جوزف هيدموس
أمين العلاقات العامة	: جوزف حوراني
أمين النشر	: إيلي الحجل
أمينة الفنون	: إليسار عازوري
أمين الشباب	: الياس كسّاب
أمينة المؤتمر	: تراز الدويهي حاتم
أمين المكتبة العامة	: زياد لطيف
أمينة الخارجية	: باسكال لحود
أمين الشؤون الداخلية	: حنا أبي حبيب
أمينة الشؤون الاجتماعية	: حياة الهاشم

الفهرس

بيبليوغرافيا وصفية... ٢

الافتتاحية... ٣

وثائق أساسية عن ملف الحدود.................................. ٧

وثائق عن ملف المياه... ٤٣

قرار العودة والتعويض.. ٤٩

احصاءات حول خسائر اسرائيل في لبنان..................... ٥١

محطات في المفاوضات العربية - الاسرائيلية................. ٥٣

بيبليوغرافيا أولية عن المفاوضات............................ ٥٤

من دراسة د. منذر جابر حول الجنوب المحتل.................. ٦٥

برنامج المؤتمر.. ٧٤

اسماء اعضاء الهيئة الادارية في

الحركة الثقافية - انطلياس ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ .... ٧٧



«لم يمت مَن مات (في معركة الاستقلال) دفاعاً عن المسيحية أو انتصاراً للإسلام ، بل للدفاع عن فكرة قومية استقلالية هي أن يعيش لبنان حراً مستقلاً»

من اقوال الزعيم الوطني حميد فرنجية

«الاستقلال لن يؤخذ منا ، ولو تألبت عليه قوى الارض»

من اقوال الزعيم الوطني رياض الصلح